التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين
دراسة مقارنة

د٠ صلاح عبد الحميد مصطفى *

١- خلفية الدراسة :

يشغل التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة مكاناً هاماً فى السلم التعليمى لمختلف الأنظمة التعليمية. ذلك أنه - من ناحية - يمثل التعليم الذى يعد خريجيه للجامعة والتعليم العالى.وهو - من ناحية أخرى-يعد فئة من خريجيه للعمل فى مختلف قطاعات التنمية.وهو فوق ذلك، يعكس حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية. فعدد المقيدين فى هذا التعليم-مقارناً بعدد المقيدين فى التعليم كله ، أو عدد الشباب فى فترته العمرية- ودرجة كفايته الداخلية والخارجية ، والفلسفة والرؤى التربوية التى توجهه ، كلها مؤشرات تعبر عن التقدم الثقافى والحضارى الذى يحرزه مجتمع من المجتمعات.(١)

بيد أن أهمية هذا التعليم - أو أهمية البحث فيه - تنبثق قبل ذلك من أمور خمسة :

الأمر الأول هو الفئات الطلابية التى يضمها هذا التعليم ، فهو يضم طلاباً من فئة عمرية تتراوح بين الخامسة عشر والعشرين - التى تقابل فترة المراهقة - ، وهى مرحلة هامة من مراحل النمو العقلى والجسمى والعاطفى (٢) ، وتحت الرعاية الواعية يتهيأ السير بنموهم عقلياً وجسمياً وإجتماعياً وخلقياً بشكل متوازن يحقق فيهم صفات المواطنة المرغوبة فى مجتمعات العقد الأخير من القرن العشرين .

والأمر الثانى هو أنه لايوجد فى أى نظام تعليمى نموذج لتنظيم التعليم الثانوى يمكن اعتباره وافياً أو كافياً لإشباع حاجات طلابه ، ولا يزال الجدل التعليمى فى الآونة الأخيرة يدور حول نظمه ومناهجه : أنضع طلابه أمام برامج موحدة أم نتوسع لنتيح لهم فرصة الاختيار؟

أما الأمر الثالث فهو أننا نتوقع استمرار الصعوبات - لوقت قد يطول - فى سبيل

---

* كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

محاولة اجتذاب الطلاب إلى مختلف أنواع التعليم الثانوى ، حيث أن زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الثانوى الأكاديمى - باعتباره القناة الأساسية للجامعة والتعليم العالى - قد بلغ درجة الإعاقة لتطوير غيره من أنواع التعليم الثانوى . حيث تشير إحصاءات التعليم فى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن نسبة المقيدين فى التعليم الثانوى الفنى تقدر بحوالى (١.٥٦٪) فى عام ١٩٩١ م ، بينما بلغت نسبة المقيدين بالتعليم الأكاديمى (٩٨.٤٤٪) فى نفس العام . مما جعل المدرسة الثانوية الأكاديمية لكل الطلاب بغض النظر عن مستواهم الأكاديمى . وسوف يؤدى ذلك إلى حدوث ضغوط على الجامعة للالتحاق بكلياتها المختلفة وبخاصة النظرية منها مما يؤدى بالجامعة إلى قبول أعداد كبيرة من الطلبة لا طاقة لها بإيوائها فى حدود إمكاناتها ، ويفتح الباب أمام العناصر الضعيفة علمياً ومن ثم ضعف مستوى التدريس ومستوى الخريج على السواء ، فالأعداد الضخمة ترهق الجامعة وتجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات التعليمية المناسبة وترهق الدولة بعد التخرج نتيجة الالتزام بتشغيل ما يفوق احتياجاتها من الخريجين وبرواتب مرتفعة وفى غير تخصصاتهم (٤) .

والأمر الرابع هو أن المجتمعات المعاصرة - المتقدمة والنامية على السواء - أخذت تتفحص أنظمتها التربوية بحثاً عن مواقع الخلل والاضطراب والقصور ، وقد تمكنت الدول المتقدمة من التوجه نحو التغيير الشامل فى الفكر التربوى والممارسات التربوية أفرزت هذه المراجعة أنظمة تربوية جديدة ملائمة لطبيعة التفوق العلمى والتكنولوجى الذى حققته هذه الدول (٥) . بينما كانت المعضلة - فى الدول النامية - أكثر حدة وحجم التغيير المطلوب أشد عمقاً . ورغم ذلك فقد عكفت هذه الدول على مراجعة نظمها التربوية بهدف تجديدها وتطويرها ووضعت خططاً تربوية لإحداث التغيير المنشود ، إلا أن هذه الجهود وتلك الخطط اصطدمت بمعوقات كثيرة حالت دون تحقيق التطوير النوعى الشامل، والاصلاح التربوى المنشود .(٦)

أما الأمر الخامس فقد أشار مؤتمر السياسة التعليمية للدول الأوربية إلى أن الإسراع بالتنمية يتطلب رفع نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوى بصورة كبيرة لأن خريجى هذا النوع من التعليم يمثلون المخزون الاحتياطى البشرى القابل للتدريب والاستفادة منه فى مجالات القوى العاملة ، ويجب أن يكون الاعتبار الأساسى فى التعليم الثانوى هو جودة وكفاية هذا النوع من التعليم لأعداد المقبولين المتزايدة باستمرار (٧) .

وفوق كل ذلك ، فإن التحديات التى تواجه نظام التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة لايمكن التصدى لها بالأساليب والطرق التقليدية ، إذ لابد من الاستناد

على منهجية علمية فى التخطيط طويل المدى وتبنى سياسات وقرارات تتصف بالمرونة والعقلانية وتوفير بدائل متعددة من الأنظمة يتم الاختيار فيما بينها وفقاً لكفايتها وفاعليتها وكلفتها ، ومواءمتها للسياق الثقافى والحضارى الذى يمكن أن تنمو فيه ، وهذا لا يمكن أن يتم فقط من داخل الإمارات بمعزل عن مختلف الاتجاهات أو بدون توافر الرؤى والتطورات والتحركات التى تؤثر على التعليم الثانوى فى دول أخرى .

ومن هنا ، تبرز أهمية هذه الدراسة فهى الأولى من نوعها فى المجال التربوى بدولة الإمارات بحثاً عن واقع التعليم الثانوى لتحديد أهم ملامحه الكمية والكيفية من جهة ومدى الاتفاق أو الإختلاف بين واقعه فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة أخرى .

٢- المفاهيم الأساسية :

التعليم الثانوى : هو التعليم النظامى الذى يمتد من بعد المرحلة الإعدادية – فى الإمارات والبحرين – وينتهى عند مداخل التعليم العالى ومدته ثلاث سنوات دراسية (٨).

٣- دوافع الدراسة :

من أهم دوافع إجراء هذه الدراسة ، هو ما نلمسه من تزايد الاهتمام بالتعليم الثانوى ومشكلاته فى معظم البلاد العربية وبخاصة الخليجية : هناك شعور بعدم الارتياح إلى الأنماط الموجودة منه ، بل وإن بعض هذه الدول تبحث عن صيغة جديدة له لتحل محل الصيغ المألوفة منه (٩) . ولعل من أهم الانتقادات التى وجهت إلى المدرسة الثانوية العامة عدم تكيفها مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها على الرغم من التجديدات التى أدخلت عليها مازالت تحمل المعالم التقليدية وتهدف أساساً إلى إعداد طلابها للجامعة والتعليم العالى ، وهناك دلائل تؤكد ضعف الثقة فى المتخرجين من المدارس الثانوية العامة وعدم مقدرتهم على مواصلة التعليم الجامعى ، أو العمل ، وأصبحت بعض الجامعات الخليجية تبدأ من حيث كان يجب أن تنتهى المدرسة الثانوية ، رغم أن الجامعة ليست استمراراً لها ، وقد بدأت هذه الجامعات فى تقديم برامج تأهيلية تحت مسميات مختلفة: برامج تمهيدية ، برامج خاصة ، تعليم أساسى . . إلى غير ذلك.

وفوق كل ذلك ، فإن مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، حدثت به تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية منذ السبعينات فى هذا القرن ، جعلت التعليم الثانوى الحكومى يخطو بخطوات واسعة من أجل تحقيق رسالته المجتمعية ، والإسهام فى تلبية احتياجات

التنمية الشاملة ، وقد تجلى هذا التقدم فى النمو المتسارع فى أعداد المسجلين به ، حيث زاد عددهم من (٥٣٢٥) طالباً وطالبة عام (١٩٧٨) إلى (٣١١٧٩) طالباً وطالبة عام (١٩٩١) . وقد صاحب ذلك تزايد مضطرد فى عدد معلميه من (٤١٠) معلماً عام ٧٨ إلى (٢٢٢٧) معلماً عام ١٩٩١م .

وعلى الرغم من هذا التوسع الكمى الذى شهده التعليم الثانوى فى الإمارات . إلا أن هذا التوسع بقى قاصراً على التعليم الأكاديمى العام دون التعليم الفنى والذى ازداد عدد طلابه خلال نفس الفترة من (٩٢) طالباً عام (١٩٧٨) إلى حوالى (٤٨٦) طالبا عام (١٩٩١ م) (١٠) . إن هذه الأرقام تعبر عن أن التطور الكمى للتعليم الثانوى كان بعيداً عن حاجات المجتمع الاقتصادية ، وأن الأمر يستوجب إعادة النظر فى الهيكل البنيوى لنظام التعليم الثانوى وسياساته بحيث يتم إحداث تغييرات جذرية من أجل تحقيق ديمقراطية التعليم الثانوى وتوفير المرونة المطلوبة لاستيعاب مظاهر التجديد الكفيلة بتحسين نوعية ومستوى الخدمات التربوية التى تقدمها مؤسساته المختلفة على طريق تحقيق أهدافه فى إطار التنمية الشاملة .

٤- أغراض الدراسة :

يمكن إيجاز أغراض هذه الدراسة ، فيما يلى :

أ- التعرف على واقع التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين .

ب- مقارنة واقع التعليم الثانوى فى الإمارات والبحرين فى إطار السياق الثقافى والحضارى الذى يؤثر فيه .

جـ - تقديم توصيات ومقترحات يمكن أن تفيد فى تطوير التعليم الثانوى بدولة الإمارات العربية بما يتناسب مع استشرافات المستقبل .

٥- أسئلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية فى التساؤلات التالية :

أ- ما أهم الملامح الأساسية للتطور الكمى للتعليم الثانوى فى دولة الإمارات العربية المتحدة؟

ب- ما أهم الملامح الأساسية المعبرة عن التطور الكيفى للتعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة ؟

جـ – ما أهم الملامح الأساسية للتطور الكمى للتعليم الثانوى فى دولة البحرين ؟

د– ما أهم الملامح الأساسية المعبرة عن التطور الكيفى للتعليم الثانوى فى البحرين؟

هـ – ما أهم أوجه التشابه والتباين فى التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين ؟

٦– مسلمات الدراسة :

تستند الدراسة الحالية على عدد من المسلمات التالية :

أ– التعليم الثانوى منظومة فرعية للنظام التعليمى ، الذى هو بدوره منظومة فرعية لعديد من المنظومات الأكبر : الثقافة القومية والأقليمية والعالمية .

ب– تنشأ الحاجة إلى التجديدات التربوية فى التعليم الثانوى نتيجة حدوث تغيرات فى المنظومات الأكبر أو التغذية المرتجعة الناتجة عن عملية التقويم أو عدم الاتساق بين منظوماته الفرعية .

جـ – تختلف طبيعة التأثيرات الحادثة على النظام التعليمى من المنظومات الأكبر من مجتمع إلى آخر وفقاً لدرجة التقدم التى حققها هذا المجتمع .

د– النقل الثقافى من بلد إلى آخر غير مناسب وغير قابل للتطبيق فى بعض الحالات وخاصة إذا تباينت العوامل الثقافية بشكل كبير .

هـ – أن عصر المعلومات الجديد يتطلب إحداث تغييرات هامة فى جميع مجالات الحياة ، ومن بينها التعليم .

٧– منهج الدراسة :

يستخدم فى هذه الدراسة المنهج المقارن ، مع الاستعانة بالمنهج الوصفى وأسلوب البحث الاحصائى فى إبراز جوانبها المختلفة .

وتجدر الاشارة إلى أن سبب اختيار البحرين للمقارنة بدولة الإمارات ، أنهما دولتان ، ذواتا جوار متجانس جغرافياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وكذلك عرقياً ، بينهما آمال تمتد إلى جذور عميقة ، وآلام مشتركة فى عصور متوالية ، كما تربطهما فى وقتنا الحاضر ، تطلعات ، وطموحات مشتركة ، وإن تنوعت وسائلهما فى تحقيق غاياتهما : إضافة الى التشابه الكبير فى الظروف الثقافية التى نشأ التعليم الثانوى فيها .

٨- حدود الدراسة :

تقتصر هذه الدراسة على مدارس التعليم الثانوى الحكومى ، مع عرض بعض المؤشرات التى تعبر عن الواقع الكمى والكيفى فى الإمارات والبحرين ، وفى صورة خطوط عريضة ، متضمنة العوامل الثقافية الأساسية المؤثرة فى المجتمعين ، فى تفاعلها مع خصائص العصر الذى نعيشه . وأن المقارنة سوف تكون فى حدود البيانات والاحصاءات المتاحة فى البلدين.

بعد استعراض خلفية الدراسة ودوافعها وأهدافها ، والمسلمات التى تستند عليها ومنهجها وحدودها . سوف يتم عرض أوضاع التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة ومن ثم فى البحرين ، على أن يتبع ذلك تحليل مقارن ضمن السياق الثقافى والحضارى فى البلدين .

٩- التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة :

٩-١- خلفية عامة :

الإمارات العربية المتحدة دولة بترولية خليجية عربية وقبل الحقبة النفطية كان الاقتصاد يعتمد بصورة رئيسية على إستخراج اللؤلؤ الطبيعى وصيد الأسماك والتجارة ، ويعتبر النفط حالياً من أهم الأنشطة الاقتصادية للبلاد وتشكل إيراداته الجزء الأكبر من الإيرادات فى ميزانية الدولة ، وإن كانت التنمية الشاملة قد بدأت متأخرة بها ، إلا أنها قطعت خطوات مقبولة ، وبالرغم من أن الإمارات لها نفس البنية الاجتماعية التى فى دول الخليج العربى ، فإنها تتميز بالاستقرار السياسى والرعاية الاجتماعية للمواطنين والرخاء المادى، الأمر الذى له دلالة خاصة فى المناشط المتعلقة بالاصلاح ، ومن بينها إصلاح التعليم الذى ينظر إليه فى الإطار الإجتماعى وتطوير الرعاية الاجتماعية . والتى من أهم مظاهرها نظام للإعانات، والعلاج والتعليم المجانى، ومنح مخصصات للطفل، ورعاية صحية مدرسية،ومواد تعليمية مجانية،إضافة إلى إنخفاض نسبة الأمية بين المواطنين من ٩٠ فى المائة قبل قيام الاتحاد-١٩٧١م-إلى أقل من٢٢ فى المائة فى عام ١٩٩١م(١١).

وتقع الإمارات العربية المتحدة فى جنوب غرب أسيا، بين دائرتى عرض ٢٢,٥-٢٦° شمالاً ، وبين خطى طول ٥١°-٥٦,٥° شرقاً ، وتطل على الساحل الغربى للخليج العربى ، وتبلغ مساحتها ٨٣,٦٠٠ كيلوا متراً مربعا (١٢)، وقد تأسست دولة الاتحاد سنة ١٩٧١ نتيجة إتحاد إمارات هى:أبو ظبى-دبى-الشارقة-عجمان-أم القيوين - رأس الخيمة - الفجيرة . وقد انضمت للأمم المتحدة سنة ١٩٧١ م . وقد بلغ عدد

سكانها فى ١٩٩٠م ١.٨٤٤.٣٠٠ نسمة (١٣) . ومنذ العقد السابع من هذا القرن ، تزايدت الهجرة والمهاجرين إليها ، وكثافة السكان فى الامارات منخفضة (٢٢ من السكان لكل كيلو متر مربع) . ويلاحظ أن معظم سكانها يعيشون الآن فى المدن . ويتركزون بصورة خاصة فى أبو ظبى (العاصمة) ودبى - والشارقة - ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان والضواحى المحيطة بهذه المدن ، بينما توجد مساحات شاسعة يعيش فيها سكان متفرقون ، وبوجه خاص فى الأجزاء التى تبعد عن ساحل الخليج العربى .

٩-٢- الملامح الرئيسية للتعليم الثانوى فى الامارات :

التعليم فى هذه المرحلة منفصل للجنسين ومجانى ولكنه غير إلزامى ويتطلب الالتحاق به إتمام الصف الثالث الاعدادى أو ما يعادله بنجاح ، ويقبل الطلبة فيه وفقاً لرغباتهم ولاتوجد قرارات تنظم توزيع الطلبة على مختلف أنواع التعليم الثانوى ، بمعنى أن سياسة القبول به هى سياسة الباب المفتوح ، التى لاتقررها احتياجات خطط التنمية المجتمعية من العمالة الفنية الماهرة وإنما تقررها القيم الاجتماعية السائدة والتى مازالت تفضل التعليم الثانوى الأكاديمى على التعليم الفنى والمهنى .

وقد فرضت طبيعة التركيب السكانى فى الإمارات تركيز التعليم الثانوى فى مدن البلاد الثمانية الكبيرة - أبو ظبى ، العين ، دبى ، الشارقة ، عجمان ، رأس الخيمة ، الفجيرة ، أم القيوين - أما بقية التجمعات السكانية فهى تجمعات صغيرة لم تسمح بانشاء مدارس ثانوية .

ولقد شهد التعليم الثانوى فى الامارات توسعاً كمياً متسارعاً فى السبعينات حيث تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم خلال الفترة ١٩٧٩ م - ١٩٩١ م إلى أن التعليم الثانوى العام قد نما خلال هذه الفترة من (٥٢٣٣) طالباً وطالبة إلى (٣٠٦٩٣) طالباً وطالبة أى بنسبة زيادة قدرها ٥٨٧٪ فى حين أن التعليم الصناعى قد زاد خلال نفس الفترة من (٤٩) طالباً إلى (٣١٩) طالباً أى بنسبة زيادة قدرها (٦٥١٪) . أما التعليم التجارى فقد نما من (٣٥) طالباً إلى (١٢١) طالباً أى بنسبة زيادة قدرها (٣٤٦٪) ، أما التعليم الزراعى فقد زاد من (٨) طلاب فى عام ١٩٧٩ إلى (٤٦) طالباً عام ١٩٩١ أى بنسبة زيادة قدرها (٥٧٥٪) .

هذا ويلاحظ أن نسبة المسجلين بلغت (٣٣.٩٪) من مجموع السكان فى سن هذا التعليم ، فى حين بلغت هذه النسبة (٩٤٪) فى الولايات المتحدة الامريكية (١٤) ، وأن النمو فى التعليم الأكاديمى كان أشد وضوحاً فى السنوات الأخيرة اعتباراً من عام

١٩٨٧ م ، ويرجع ذلك إلى نمو التعليم الاعدادى وزيادة متخرجيه الملتحقين بالتعليم الثانوى العام ، وخاصة بعد إلغاء امتحان شهادة الدراسة الاعدادية اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٧ ، عندما أدرك القائمون على التعليم – لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وتعليمية – ضرورة إلغاء هذه الشهادة .

وتجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من النمو الكمى المضطرد فى أعداد المتعلمين ، إلا أن ، الاحصاءات التعليمية لعام ١٩٩١م (١٥) ، تشير إلى أن كثافة الفصل الدراسى – وهى عدد الطلاب المقيدين فى التعليم الثانوى مقسوماً على عدد فصوله – تقدر بحوالى ٢٧ طالباً لكل فصل – وتزيد فى المدن بينما تنخفض فى القرى والمناطق النائية – وهى نسبة مقبولة مقارنة بالنسب العالمية التى تتراوح مابين ٢٥ – ٣٥ طالباً .

بيد أن مراجعة تاريخ التعليم فى الإمارات والتطور الذى مر به تكشف لنا بوضوح ، عن أن العادات والتقاليد الاجتماعية ، قد فرضت قيوداً حالت دون المشاركة الفاعلة للفتاة فى التعليم خلال الفترة السابقة للحقبة النفطية وقيام دولة الاتحاد ، وشكل عنصر التقييد حدوداً وموانع قللت من أعداد الفتيات فى التعليم الثانوى ، وبسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية وظهور دولة الاتحاد ، اكتسبت المرأة الحق فى دخول مستويات التعليم المختلفة ، حيث شهدت مشاركة الفتيات فى مؤسسات التعليم الثانوى الأكاديمى نمواً مضطرداً خلال السنوات الماضية . فقد زادت أعدادهن من (١٣٨١) طالبة مواطنة فى عام ١٩٧٩ إلى (١٠٨١٧) طالبة مواطنة فى عام ١٩٩١ . وقد ارتفعت نسبة مشاركة الفتاة الاماراتية فى التعليم الثانوى من (٤٥.٥٪) من مجموع -المواطنين- المسجلين فى عام ١٩٧٩ إلى (٥٨.٨٪) عام ١٩٩١ .

إن هذه النسب – بوضعها الراهن – تدل على مدى التقدم الذى أحرزته الفتاة فى مجال التعليم الثانوى الأكاديمى العام فى الامارات . وأن رؤية جديدة لتعليم المرأة بدأت تبرز، وهى تختلف إلى حد كبير عن تلك التى كانت سائدة فى الماضى .

أما بالنسبة لإقبال الفتاة الاماراتية على مختلف أنواع التعليم الثانوى ، فإن الحقائق تشير إلى وجود فروق بين الجنسين فى فرص التعليم ، وهذه الفروق لاتظهر من خلال أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم الثانوى ، حيث تشير البيانات إلى تفوق أعداد الاناث على أعداد الذكور . ولكن هذه الفروق تظهر بشكل جوهرى فى نماذج المشاركة بين الجنسين فى أنواع التعليم الثانوى . وأول هذه الفروق تتمثل فى أن فرص الاختيار لبدائل دراسية غير تقليدية ليست متاحة أمام الفتاة .

وهكذا فإن خيارات الفتاة وخاصة الخيارات الوظيفية بعد إنهاء التعليم الثانوى –

إن لم تستكمل الدراسة الأعلى – غالباً ماتكون محدودة ، كما تعكس هذه الاتجاهات بالمقابل توقعات مختلفة للأدوار المستقبلية فى المجتمع الاماراتى الذى يقوم على مفاهيم تقليدية لأدوار الجنسين ٠

ويتكون التعليم الثانوى فى الامارات من المسارات التالية : مسار التعليم الثانوى الأكاديمى العام ، ويمثل هذا المسار البنية الأساسية للتعليم الثانوى فعدد المقيدين به (٣٠٦٩٣) طالباً وطالبة فى عام ١٩٩١ ويمثلون نسبة (٩٨.٤٤٪) من إجمالى المقيدين بالتعليم الثانوى فى حين لم تتجاوز نسبة المسجلين فى التعليم الفنى بمختلف فروعه – تجارى ، صناعى ، زراعى – عن (١.٥٦٪) فى عام ١٩٩١ ٠ وهذا يدل على الوزن الكبير الذى يحظى به التعليم الثانوى الأكاديمى العام فى الامارات العربية المتحدة ٠ وبذلك ضعف هيكل التعليم الثانوى فى الامارات وإقتصر مفهوم تنظيم ذلك التعليم على ذلك النوع النظرى من الدراسة فقط فى المدرسة الثانوية العامة٠

وعندما نتمعن الأرقام المطلقة ٠ فإن الصورة تبدو أكثر خطورة فيما يختص بالتعليم الفنى المهنى ففى الوقت الذى زاد فيه عدد المقيدين فى التعليم الثانوى العام خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٩١بمقدار (٢٥٤٦٠) طالباً وطالبة ، لم يزد عدد المسجلين فى التعليم الفنى خلال نفس الفترة عن (٣٩٤) طالباً ٠

ولعل هذا يوضح الاتجاه الخاطئ فى مسار التعليم الثانوى واختلال التوازن بين مدخلات التعليم الثانوى الأكاديمى ومدخلات التعليم الفنى مما ينتج عنه اختلال التركيب النوعى للتعليم الثانوى وتضرج النسب الكبيرة من الخريجين من التعليم الأكاديمى بالمقارنة بالخريجين من التعليم الفنى بالرغم من احتياجات التنمية لخريجيه ٠ حيث تستقدم الدولة فى كل سنة آلاف العمال للعمل والوفاء بالتزامات التنمية فيها ٠٠ وتمثل دولة الامارات المرتبة الأولى بين دول الخليج كافة فى ارتفاع نسبة العمال الوافدين إلى العمال الموطنين ، حيث أن مساهمة العمالة المواطنة قد انخفضت من ١٥٪ فى عام ١٩٧٥م إلى ٩.٨٪ فى عام ١٩٨٠ م ٠٠ ولم يحدث أى تطور إيجابى فى تلك النسبة على مدى السنوات الماضية٠(١٦)

وإذا ما استمرت معدلات النمو فى التعليم الثانوى الأكاديمى فى التزايد خلال السنوات القادمة ، مع ضعف الاقبال على التعليم الفنى ٠ فإن القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى سوف لاتتمكن مستقبلاً من استيعاب خريجى التعليم الثانوى الأكاديمى الراغبين بمتابعة دراساتهم الجامعية ، ولذلك فإن أعداداً كبيرة منهم سوف لايجدون أماكن فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ، الأمر الذى يجعلهم قوة عاطلة

تشكل عقبة فى طريق التنمية الشاملة ، باعتبار أن التعليم الثانوى الأكاديمى يهدف أساساً للالتحاق بالتعليم العالى وليس للعمل . وفوق كل ذلك ، فإنه من المفروض أن تتساوى جميع أنواع التعليم الثانوى فى أهميتها إذا أردنا أن نحقق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص (١٧) . ولما كان الدخول للتعليم الثانوى مرتبطاً لدرجة كبيرة بنوع الاستعداد والتدريب الذى يخضع له الطالب فى مستوى ماقبل الثانوى ، لذلك فمن المهم ، إعطاء اعتبار للدور الذى تلعبه الممارسات فى المستويات الدنيا للنظام التعليمى والتى يمكن أن تساعد فى توجه الطلاب للدراسات الفنية والمهنية.

أما بخصوص أعداد المسجلين ونسبهم فى التخصصات المتوفرة فى التعليم الثانوى الأكاديمى فيوضحها الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

مقارنة بين أعداد الطلاب فى القسمين العلمى والأدبى فى العام الدراسى ٩٠/٩١٩١م

القسم / الجنس	العلمى		الأدبى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
م	١٥٦٢	٪٤٣,٦	٢٠١٦	٪٥٦,٤	٣٥٧٨	٪٢١,٥
نكور غ.م	٢٩٢٨	٪٧٨,١	٨١٩	٪٢١,٩	٣٧٤٧	٪٢٢,٥
إناث م	٢١٦١	٪٣٧,٤	٣٦١٨	٪٦٢,٦	٥٧٧٩	٪٣٤,٧
غ.م	٢٣٣٠	٪٦٥,٧	١٢١٦	٪٣٤,٣	٣٥٤٦	٪٢١,٣
المجموع	٨٩٨١	٪٥٣,٩	٧٦٦٩	٪٤٦,١	١٦٦٥٠	٪١٠٠

إن استقراء البيانات الاحصائية للتعليم الثانوى الأكاديمى العام فى عام ١٩٩١م يكشف عن أن نسبة المقيدين بالفرع العلمى (٥٣.٩٪) ، فى حين كانت نسبة المقيدين بالفرع الأدبى (٤٦.١٪) إلا أن هناك توازناً بين الذكور والإناث فى الفرع العلمى حيث يصل عدد الإناث إلى (٤٤٩١) طالبة فى حين كان عدد الذكور (٤٤٩٠) طالباً . بيد أن كفة الإناث تميل فى الفرع الأدبى حيث بلغت نسبة المقيدات فى الفرع الأدبى (٦٣.١٪) فى حين أنها لم تزد فى حالة الذكور عن (٣٦.٩٪) . كما يلاحظ وجود اتجاه واضح نحو الالتحاق بالفرع الأدبى فيما بين الطلاب المواطنين حيث تصل نسبتهم فى الفرع

العلمى (٤٣.٦٪) فى مقابل (٥٦.٤٪) للفرع الأدبى ، وتتضح هذه الظاهرة بصورة أكبر بين الإناث المواطنات ففى حين كانت نسبتهن فى الفرع العلمى (٣٧.٤٪) ارتفعت فى الفرع الأدبى إلى ٦٢.٦٪).

وقد انعكست هذه الأوضاع على التعليم الجامعى بدولة الامارات حيث بلغت نسبة المقيدين بالكليات النظرية فى عام ١٩٩١ (٧١٪) ، فى حين كانت نسبة المقيدين بالكليات العلمية والتطبيقية (٢٩٪) فقط (١٩) . إضافة إلى أن جامعة الامارات قد دفعت إلى سوق العمل فى السنوات الماضية بأعداد كبيرة من التخصصات من خريجى الكليات النظرية ، وذلك بأكثر مما يحتاجه سوق العمل ، بينما يوجد عجز كبير فى بعض التخصصات العلمية والتطبيقية . ويرجع ذلك لعدم ربط سياسة التعليم الثانوى بخطط التنمية المجتمعية .

٩-٣- بعض مؤشرات الكيف فى التعليم الثانوى بالامارات :

يعتبر الجانب الذى يهتم بالكيف فى التعليم ، من أصعب الأمور فى مجال وصف نظام التعليم حيث أن المشكلة فى هذا المجال هى تحديد معنى الجودة ووضع بعض المقاييس أو المؤشرات التى يمكن بواسطتها الحكم على نوعية التعليم أوجودته .

ولما كان التعليم منظومة فرعية من منظومات أكبر - كما أشرنا فى مسلمات الدراسة - فإن الحكم على التعليم من حيث نوعيته أو جودته ، يرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع . وتشير بعض الأدبيات التربوية إلى أن كيف التعليم يتمثل فى فعاليته ، والفعالية هنا : هى عملية استثمار جميع الموارد المتاحة أفضل استثمار ممكن . فبقدر ما يتوفر للتعليم من مدخلات وإحداث التفاعلات فيما بينها يكون مستوى جودة المخرجات ، وكلما كانت التفاعلات بين المدخلات قوية كانت النواتج (المخرجات) أقرب إلى الجودة . ولذلك فإنه من الأفضل أن نتحدث عن فاعلية التعليم أكثر مما نتحدث عن جودته .

ومن هنا فإنه ليس فى مقدورنا ونحن نحاول تحليل واقع التعليم الثانوى فى الامارات تحليلاً كيفياً ، إلا أن نصوغ بعض المؤشرات أو المشيرات التى تدل على طبيعة هذا الواقع فيما يلى :

٩-٣-١ الأهداف العامة للتعليم الثانوى :

لكل مرحلة تعليمية أهداف عامة تصف نتائج التعليم المرغوب فيها بعد الانتهاء من هذه المرحلة . وهذه الأهداف تكون على درجة معينة من العمومية أو الشمول ، ذلك أنها

تنبثق من أهداف التربية ، والتى تشتق أهدافها من أهداف مجتمع دولة الامارات . وهذه الأهداف العامة تشتق منها الأهداف السلوكية التى يتوقع إنجازها نتيجة مرور الطالب بخبرات ومواقف تعليمية تعلمية تحت شروط محددة وبطريقة يمكن ملاحظتها وقياسها .

وينقسم التعليم الثانوى بالامارات إلى أربعة فروع أساسية هى : العام الأكاديمى والصناعى والتجارى والزراعى ويهدف كل منها إلى تحقيق مايلى :

التعليم الثانوى العام : تتمثل أهداف هذا النوع من التعليم فيما يلى (٢٠) .

أ- تعزيز ممارسات السلوك الاسلامى وتدعيم نظرة الفرد الايجابية إلى الكون والانسان .

ب- تدعيم انتماء الطالب لوطنه ولأمته العربية والاسلامية .

جـ - تأكيد مهارات الاستدلال والتفكير العلمى لحل المشكلات ، والتعامل مع المتغيرات ، وتقدير وجهات النظر الأخرى .

د- تنمية القدرة على ممارسة الأنشطة والخدمات المجتمعية .

هـ - تنمية اتجاهات إيجابية نحو مفهوم وقيمة التعلم المستمر للفرد والمجتمع .

و- تنمية الميول النظرية والأدبية والفنية والعلمية والشخصية والاجتماعية والثقافية.

ز- تنمية الاحترام والتقدير لقيمة العمل اليدوى والفكرى والاجتماعى .

ح- إعداد الطالب حسب قدراته واستعداداته بما يمكنه من متابعة دراسته العليا بمستوياتها المختلفة فى مختلف التخصصات ، أو تهيئته للعمل فى ميادين الحياة.

٩-٣-٢ - التعليم الفنى :

تتمثل أهداف هذا النمط من التعليم فيما يلى (٢١) .

أ- تزويد الفرد بالقدر المناسب من الثقافة الاسلامية والمعلومات العامة التى تسهم فى بناء شخصيته وقدرته على التفاهم والتفكير.

ب- إعداد الفرد المؤهل للقيام بالأعمال الفنية والمهنية فى مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات العامة التى تساهم فى رفع مستوى الاقتصاد الوطنى وذلك للوفاء بمتطلبات التنمية الشاملةعلى مختلف المستويات .

جـ - الاتجاه بالمدارس والمعاهد الفنية لتصبح مراكز للتدريب والتربية يكتسب فيها الطالب مهاراته الفنية والمهنية بما يساعد على التجاوب مع التطور التقنى ،

ومراكز إنتاج يكتسب فيها الطالب الخبرة ويتعرف على حياة المتاجر والمصانع والمزارع ومؤسسات الانتاج ومتطلباتها .

د- تقدير قيمة العمل اليدوى والحض على إتقانه والابداع فيه ، والتأكيد على أثر الصناعات المحلية والانتاج الوطنى فى التنمية الشاملة.

هـ - رفع مستوى الخريجين باطلاعهم على كل جديد فى مجال تخصصاتهم ، وتشجيعهم على ممارسة الأعمال الحرة فى مجال الصناعة والزراعة والتجارة .

ومن الملاحظ أن أهداف التعليم الثانوى بوجه عام ، ترتبط بثقافة المجتمع ومطالبه، وحاجات المتعلم ، واتجاهات العصر ، مما يعكس فهماً فلسفياً وسياسياً وتربوياً لوظيفة التربية فى المجتمع . وأن الهدف الرئيسى للتعليم الثانوى العام هو الاعداد للجامعة والتعليم العالى . أما الهدف الرئيسى للتعليم الفنى فهو إعداد الفرد للعمل فى المجالات التنموية المختلفة .

ومن هنا فإن تحديد هذه الأهداف على هذا النحو فى الامارات لايختلف كثيرا عن أهدافه فى البلاد الأخرى ، فهى أهداف عالمية يصطبغ بها التعليم الثانوى فى كثير من دول العالم المعاصر.

وتجدر الاشارة إلى أن أهداف التعليم الثانوى العام تضمنت " تهيئة الطالب للعمل فى ميادين الحياة " ، وهو هدف مشكوك فى تحقيقه فى ظل الأوضاع الراهنة للمدرسة الثانوية العامة.

٩-٣-٣ خطط الدراسة (٢٢) .

٩-٣-٣-١ التعليم الثانوى العام :

مدة الدراسة بالتعليم الثانوى العام الأكاديمى ثلاث سنوات ، وتضم خطة الدراسة فيه ٣٤ - ٣٦ حصة أسبوعياً . وتدرس لغة أجنبية واحدة هى اللغة الانجليزية .

وعند استقراء خطة الدراسة والمواد التى تتضمنها وتوزيعها والوزن النسبى لكل منها يتبين أن : السنة الأولى من هذا التعليم عامة لجميع الطلاب والطالبات ، وتستهدف إعطاء الطالب تعليماً عاماً يجمع بين العلوم والآداب مع الاهتمام بدراسة اللغة العربية واللغة الانجليزية حيث خصص لكل منهما (٧) ، (٦) حصص أسبوعياً وبما يعادل (٦ . ٢٠٪) و (٦ . ١٧٪) على الترتيب ، أما التربية الاسلامية فيخصص لها (٨.٨٪)، بينما يخصص للعلوم الاجتماعية (٨ . ١١٪)، فى حين يخصص للمواد العلمية (٣ . ٣٥) ،

أما التربية الرياضية فيخصص لها (٥.٩٪) .

ويبدأ التشعيب من الصف الثانى حيث يتجه الطلاب إلى الشعبة العلمية أو الأدبية. وفى الشعبة الأدبية تسقط جميع المواد العلمية ، عدا الرياضيات التى خصص لها حصة واحدة فى الصف الثانى . فى حين لاتتضمن الخطة الدراسية مواد أدبية أو إجتماعية فى الشعبة العلمية.

ولاتوجد فروق فى خطة الدراسة بين الذكور والإناث فيما عدا أن خطة الدراسة فى مدارس البنات تضم حصتين للتربية الأسرية فى كل من الصفين الأول والثانى العلمى والأدبى . ومن الملاحظ على هذه الخطة الدراسية أنها تتضمن المواد الأساسية التى تدرسها المدرسة الثانوية فى معظم الدول العربية . إلا أن أهم ما يلاحظ على هذه المناهج - وهى ملاحظة تنسحب على كل الدول العربية بدرجات متفاوتة - افتقارها إلى التوازن بين الثقافتين العلمية والانسانية ، وأن الاهتمام بالجانب النظرى يفوق الجانب التطبيقى .

بيد أن أهم ما يميز خطة الدراسة الاهتمام الذى يعطى للغة الانجليزية ، حيث يصل عدد الحصص المخصصة لها فى الصفين الثانى والثالث الأدبى إلى (٨) و(٩) حصص وبما يعادل (٢٣.٥٪) و(١٧.٦٪) على الترتيب . أما فى الشعبة العلمية فيصل عدد الحصص إلى (٧) و(٦) حصص دراسية ، وبما يعادل (٢٠.٦٪) و (١٧.٦٪) على الترتيب . وعلى سبيل الموازنة فإن الوزن النسبى المخصص لتدريس اللغة الأجنبية فى الشعبتين العلمية والأدبية هو (٨.٥٪) و (١٢.٢٪) فى إيطاليا ، (٩.٧٪) و(٩.٧٪) فى أسبانيا ، وفى الملكة المتحدة تتراوح النسبة مابين (١.٧٪) و(٧.١٥٪) للشعبة العلمية والأدبية . أما فى فرنسا فتتراوح النسبة مابين (٤.٢٢٪) للقسم العلمى و (٥.١١٪) للقسم الأدبى (٢٣) .

ولعل مايبرر الوزن النسبى المرتفع للغة الانجليزية فى المدرسة الثانوية بدولة الامارات هو أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والدور الهام الذي تلعبه اللغة في الحياة الاقتصادية والثقافية . ورغم ذلك فما زالت الشكوى عامة من ضعف تدريس اللغة الانجليزية بالمدرسة الثانوية العامة .

٩-٣-٣-٢ الثانوى الصناعى :

مدة الدراسة بالتعليم الثانوى الصناعى ثلاث سنوات ، وتضم خطة الدراسة فيه ٤٢ حصة أسبوعيا منها ٣٠ حصة نظرية بواقع الحصة خمس وأربعون دقيقة و١٢ حصة ورشة أسبوعيا .

تقسم المواد الدراسية فى التعليم الصناعى إلى مجموعتين : مواد أكاديمية ومواد فنية تتضمن (التدريب العملى) ، ولا تتضمن الخطة حصصاً للتربية الرياضية .

ويحتل التدريب العملى (٢٨,٦٪) من خطة الدراسة فى الصفوف الثلاثة ، أما المواد الأكاديمية فتشكل (٥٠٪) فى الصفين الأول والثانى ، بينما تصل نسبة المواد الفنية إلى (٢١,٤٪) فى الصفين الأول والثانى . أما فى الصف الثالث فتصل نسبة المواد الأكاديمية (٤٥,٢٪) ، فى حين تبلغ نسبة المواد الفنية (٢٦,٢٪) .

وتوجد بالمدارس الثانوية الصناعية بالامارات التخصصات الأساسية التالية * :

الخراطة - اللحام - السيارات - الكهرباء - الالكترونيات - التكييف والتبريد .

وعندما ينهى الطالب الصف الأول بنجاح ينظر فى أمر اختياره لأحد التخصصات المختلفة فى ضوء التقارير التى توضح مدى قابليةالطالب واستعداده ورغبته .

٩-٣-٣-٣ - التعليم الثانوى التجارى :

مدة الدراسة بالتعليم الثانوى التجارى ثلاث سنوات . وتحتوى خطة الدراسة فيه ٤٢ حصة أسبوعياً (٢٤) . يخصص منها على مدى السنوات الثلاث (١٩٪) من الوقت للغة العربية والتربية الاسلامية و (٢٦,٢٪) للغة الانجليزية والسكرتارية والمحاسبة والمعلومات التجارية باللغة الانجليزية .

ويخصص للآلة الكاتبة العربية والانجليزية (١٥,٩٪) والباقى للمواد التجارية ، ولم تخصص حصص للتربية الرياضية .

ومن الملاحظ أن خطة الدراسة تعطى اهتماماً كبيراً للغة الانجليزية ولعل ما يبرر ذلك هو طبيعة المجالات التى يمكن أن يعمل فيها الخريج والتى تحتاج إلى إتقان اللغة الانجليزية . كما يلاحظ فى خطة الدراسة أن تعلم الآلة الكاتبة العربية والانجليزية - يكون فى وقت واحد وقد يسبب ذلك صعوبات يمكن أن تواجه الطالب أثناء التعلم . وقد يكون من المفضل إرجاء تعليم الآلة الكاتبة الانجليزية إلى الصف الثانى - يخصص لكل منهما ٥ حصص فى كل من الصفين الثانى والثالث .

٩-٣-٣-٤ - التعليم الثانوى الزراعى :

مدة الدراسة بالتعليم الثانوى الزراعى ثلاث سنوات ، وتحتوى خطته الدراسية

---

* يختار الطالب إحدى هذه التخصصات لتكون مادة التخصص لمدة سنتين دراسيتين .

على ٤٠ حصة أسبوعياً (٢٥) ، نصيب الدراسة النظرية منها ، يتراوح ما بين ٢٨ -٣٠، أما نصيب الدراسة العملية فيتراوح بين ١٠ -١٢ حصة إسبوعياً .

وتنقسم المواد الدراسية إلى مجموعتين : مواد أكاديمية ومواد فنية زراعية ، ولا تحتوى الخطة حصصاً للتربية الرياضية .

ويحتل التدريب العملى (٢٧.٥٪) من خطة الدراسة على مستوى الصفوف الثلاثة أما المواد الأكاديمية فتشكل (٤١.٧٪) على مستوى الصفوف الثلاثة ، فى حين تشكل المواد الزراعية (٣٠.٨٪) .

ومن الملاحظات التى يمكن أن نستخلصها من الخطط الدراسية للتعليم الثانوى مايلى :

أ- يوجد تركيز واضح فى خطط الدراسة على التدريس الصفى ، ولا تتضمن الخطط فرصا لممارسة الأنشطة اللاصفية .

ب- وجود انفصال تام بين التعليم الأكاديمى والتعليم الفنى بمختلف فروعه .

جـ- الاهتمام فى التعليم الصناعى والزراعى بالمواد الأكاديمية فى حين أن الحاجة تزداد إلى الدراسات النظرية الفنية فى ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة .

د- انعدام المرونة فى خطط الدراسة بالتعليم الثانوى بمختلف فروعه .

هـ - عدم تخصيص حصص للتربية الرياضية ، فى التعليم الثانوى الفنى على الرغم من أنها أحد الجوانب الهامة فى العملية التربوية .

و- الخطط والمناهج الدراسية موحدة لجميع الطلبة فى كل فرع من فروع التعليم.

٩-٣-٤- الفاقد أو المهدور فى التعليم :

تظهر فاعلية التعليم من خلال ما يسمى بمعدلات التدفق (٢٦) ، ويقصد بهذا المعدل نسبة أعداد الخريجين فى مرحلة ما فى سنة معينة إلى عدد المقبولين فى الصف الأول للمرحلة فى سنة سابقة بمقدار عدد السنوات الخاصة بمدة الدراسة فى هذه المرحلة ، كأن نقيس عدد الخريجين من التعليم الثانوى عام ٩٠/ ١٩٩١ م إلى عدد المقبولين فى الصف الأول لهذا التعليم عام ١٩٨٩/٨٨ م . وتوجد طرق عديدة لحساب معدلات التدفق لعل أبسطها هو مانسميه بنسبة الاستبقاء ويوضح الجدول التالى نسب الإستبقاء فى مختلف أنواع التعليم الثانوى .

جدول رقم (٢)

أعداد المواطنين والمواطنات فى الصف الأول الثانوى ٨٩/٨٨ والمتخرجين منهم فى العام ١٩٩١/٩٠ *

الجنس	ذكور			إناث		
نوع التعليم	صف أول ٨٩/٨٨	متخرج ١٩٩١/٩٠	نسبة الاستبقاء	صف أول ٨٩/٨٨	متخرج ١٩٩١/٩٠	نسبة الاستبقاء
ثانوى عام	٢٩٥٢	١٣٣٩	٪٥٤,٧	٣٥٤٦	٢٣٧١	٪٣٣,١
ثانوى صناعى	١١٥	٤٠	٪٦٥,٢	–	–	–
تجارى	٤٠	٢٠	٪٥٠	–	–	–
زراعى	١١	٨	٪٢٧,٣	–	–	–

عند استقراء الأرقام الخاصة بالجدول رقم (٢) وحساب معدلات الاستبقاء منها فى التعليم الثانوى العام نجد أنها تصل إلى (٥٤,٧٪) بين الذكور وتنخفض إلى (٣٣,١٪) بين الإناث . بمعنى أن من بين (١٠٠) طالب و (١٠٠) طالبة فى الصف الأول الثانوى لا يتخرج منهم سوى (٤٦) طالباً ، (٦٧) طالبة فى الصف الثالث . بينما فى التعليم الثانوى الصناعى فإن كل (١٠٠) طالب مقيد فى الصف الأول الثانوى لايتخرج منهم سوى (٣٥) طالباً ، أما فى التعليم التجارى فإن كل (١٠٠) طالب فى الصف الأول لايتخرج منهم سوى (٥٠) طالباً ، بينما فى التعليم الزراعى فإن كل (١٠٠) طالب يتخرج منهم (٧٣) طالباً . وهذه المعدلات تشير بشكل عام إلى ضعف قدرة النظام التعليمى فى المرحلة الثانوية على تمكين طلابه من إنهاء دراستهم بنجاح فى الوقت المفروض وهو ثلاث سنوات ، مما يشير إلى ضعف كفاية هذا التعليم وخاصة الصناعى منه ، بل وبين الذكور فى مختلف أنواع التعليم الثانوى

* تم الاقتصار فى حساب معدلات التدفق على المواطنين فقط حتى تكون المعدلات دقيقة حيث أن الوافدين يمكن أن يلتحقوا بالصف الثانى أو الثالث عندما يفدون من بلادهم . ويمكن أن يتركوا المدرسة عندما يعودون إلى بلادهم .

٩-٣-٥ معدلات النجاح أو الرسوب :

يجمع الأدب التربوى على أن معدلات النجاح أو الرسوب تعبر عن مدى الفاقد فى التعليم ، وهى من أهم مقاييس فاعلية التعليم ، وأن التعليم الجيد والفعال هو ذلك النوع من التعليم الذى يساعد الطالب على إنجاز المرحلة التعليمية فى الوقت المحدد لها . وكلما زاد عدد السنوات التى يقضيها الطالب فى مرحلة تعليمية معينة عن عدد السنوات الفعلية، فإن فاعلية التعليم فى هذه الحالة تكون ضعيفة والمردود منه يكون قليلاً .

وتشير البيانات الاحصائية لنتائج امتحانات الدورين فى الشهادات العامة (الثانوية والفنية) فى العام الدراسى ٩٠ / ١٩٩١ م (٢٧) ، إلى أن نسبة الرسوب فى التعليم الثانوى الأكاديمى العام تصل إلى (١٥٪) ، وترتفع عادة بين الذكور عنها بين الاناث ، وبين طلاب الشعبية الأدبية عنها بين طلاب الشعبة العلمية .

أما فى التعليم الفنى بوجه عام فإن معدلات الرسوب تصل إلى حوالى (٣٠٪) وهى نسبة عالية تعبر عن المشكلات التى يعانى منها التعليم الفنى بالامارات . ويترتب عليها فاقد أو مهدور إقتصادى فى التعليم .

ومن هنا فإنه بالرغم من التطور النسبى فى كم التعليم الثانوى فى الامارات إلا أن فاعلية هذا التعليم ماتزال متدنية . وهذا يقتضى إعادة النظر فى مضامين المواد التعليمية وفى أسلوب تعليمها وطريقة التعامل معها .

٩-٣-٦- إدارة المدرسة الثانوية (٢٨) .

تعتبر وزارة التربية والتعليم الهيئة المسئولة عن تنفيذ السياسة التعليمية وهى التى تخطط للتعليم وتشرف على إدارته وتوجيهه ولقد كانت نشأة الادارة التعليمية منذ البداية ذات مركزية وهى بهذا جاءت منطقية مع الاطار المركزى للتنظيم الادارى العام للامارات. إلا أن الادارة التعليمية فى تطورها بدأت فيما بعد تعانى من قيود المركزية وحاولت تحقيق نوع من اللامركزية ، عندما قامت بإنشاء المناطق التعليمية فى مختلف أنحاء البلاد .

أما مسئوليات إدارة التعليم فى المحليات فتقع على السلطات التعليمية المحلية التى تتمثل فى سبع مناطق تعليمية ومكتبين تعليميين ، وتقوم هذه الجهات بالاشراف الادارى والفنى على جميع المدارس وبالرغم من مركزية التخطيط فى النظام التعليمى فى الامارات ، فإن هناك توجهاً متنامياً نحو اللامركزية فى إدارة التعليم ، حيث منحت الوزارة بعض الصلاحيات-فى السنوات الأخيرة-لمديرى المناطق التعليمية ومديرى ومديرات المدارس.

ويوجد لكل مدرسة مدير – أو مديرة – يعتبر المسئول الأول عن المدرسة إدارياً وفنياً ويعاونه فى عمله مساعد ، كما يوجد مدرس أول لكل مادة دراسية – وهونظام لم يعمم بعد على جميع المدارس – وأخصائى اجتماعى ، وأخصائى نشاط مدرسى ، وأمين مكتبة ، وأمين مختبر للغة الانجليزية – فى بعض المدارس – وأمين للمختبر العلمى ، إضافة إلى سكرتير المدرسة.

ويتمتع المدير – أو المديرة – ببعض الصلاحيات فيما يتعلق بمدرسته على الرغم من كونه مسئولاً أمام مدير المنطقة التعليمية ، وتشمل هذه الصلاحيات الاشراف الادارى التام على المدرسة ، بما فيها من معلمين ومستخدمين من ناحية والإشراف الفنى التام على المعلمين من ناحية ثانية وتقييمهم من ناحية ثالثة .

ويوجد لكل مدرسة مجلس للآباء أو الأمهات ، يشارك فى إدارة المدرسة ، وإن كانت هذه المشاركة مازالت بشكل محدود للغاية . ولم تقم بعد بدورها كاملاً واتسمت بالناحية الشكلية حتى أنها فقدت قيمتها فى بعض الأحيان . وعلى الرغم من هذا فإن هذه المجالس إذا ما أحسن تنظيمها تستطيع أن تسهم بدور كبير فى نجاح الادارة المدرسية .

٩-٣-٧ – نظام تقييم أداء الطلاب فى الامارات :

يعتبر التقييم التربوى – بما فيه الامتحانات – عنصراً هاماً من عناصر مدخلات العملية التربوية . ويهدف التقييم التربوى – بمفهومه الحديث – إلى معرفة مدى تحقق الأهداف المقترحة للمواد الدراسية . ومدى ملاءمة المحتوى وأنشطة التعليم والتعلم والتسهيلات المدرسية لتلك الأهداف . كما يهدف إلى معرفة مدى كفاية أداء الطالب وتقدمه فى التعلم وفى توجيهه أكاديمياً ومهنياً ونفسياً .

كما يهدف التقييم أيضاً إلى مساعدة المدرسة فى اتخاذ قرارات إدارية كقبول الطلاب وتحديد مستوياتهم وترفيعهم وترسيبهم ومنحهم الشهادات .. وغير ذلك .

ونظام التقييم فى التعليم الثانوى فى الامارات – شأنه شأن معظم نظم التقييم فى البلاد العربية – قائم على الامتحانات ويقع فى أعلى مستواها إمتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة الذى يعقد على مستوى الدولة من دورين وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم – من خلال إدارة التقويم والامتحانات – إشرافاً كاملاً . أما بالنسبة لسنوات النقل فتوجد امتحانات تتولاها المدارس تحت إشراف المناطق التعليمية . (٢٩)

والمنطق الذى يستند إليه نظام تقويم أداء الطلاب فى الامارات يعتمد على ضرورة

إيجاد الصياغات التى تجمع بين عدد من الاعتبارات معاً وخاصة بين الطبيعية الذاتية وتفسير المعلم لأهداف المنهج ، وما يتمتع به من حق تقويم أداء طلابه ، وبين قناعة الموجهين التربويين والموجهين الأوائل حول أهداف المنهج وطبيعة ومدى عمليات التقويم ، ومستوى التحصيل على المستوى القومى فى مادة معينة.

٩-٣-٨- الامكانات المادية والبشرية المتاحة للتعليم الثانوى :

يتميز التعليم الثانوى بالامارات عن غيره من مراحل التعليم بوفرة الامكانات المتاحة له ، حيث أن جميع مدارسه مملوكة للحكومة وحالتها بصفة عامة جيدة ، وفصولها مكيفة الهواء ، ويتوافر فيها الملاعب والساحات والمكتبات المدرسية والمختبرات والمسارح وقاعات الاجتماعات.

أما فيما يتعلق بتوافر القوى البشرية من المعلمين فى التعليم الثانوى ، فلا يوجد عجز فى أى نوع من المعلمين .

بيد أن التعليم الثانوى فى الامارات بمختلف أنواعه يعتمد اعتماداً كلياً على معلمين غير إماراتيين ومعظمهم من جنسيات عربية مختلفة ، وتمثل نسبتهم فى التعليم الثانوى العام (٩٣٪) بين الذكور و(٧٨٪) بين الإناث وفى التعليم الصناعى (٩٤٪) وفى التعليم التجارى إلى (١٠٠٪) وفى التعليم الزراعى (١٠٠٪) (٣٠) ، وهى نسب تعبر عن قلة أعداد المدرسين المواطنيين وعزوفهم عن المهنة وبخاصة الذكور . وقد يرجع هذا العزوف لعوامل عديدة منها : تدنى المكانة الاجتماعية للمعلم بوجه عام ، وجود فرص عديدة للعمل أمام المواطن فى مؤسسات وقطاعات ذات مردود اقتصادى أفضل مثل الشرطة والدفاع ، وشركات البترول وقطاع البنوك .. وغير ذلك .

وتعتبر مؤهلات المعلمين من مؤشرات الكيف التى تؤثر تأثيراً مباشراً فى مدى أداء المعلم لدوره ، ومن المعروف أن إعداد معلم المرحلة الثانوية يتم فى نطاق الجامعة وتشير البيانات الاحصائية فى عام ٨٩/٨٨إلى أن جميع معلمى التعليم الثانوى العام من حملة المؤهلات الجامعية . أما نسبة غير الجامعيين فى التعليم الصناعى فتصل إلى (٢٠٪)، فى حين أن جميع معلمى التعليم التجارى والزراعى يحملون شهادات جامعية (٣١).

وإذا اعتبرنا أن الدرجة الجامعية التربوية (أو التعليمية) تمثل المستوى الأساسى لمعلم المرحلة الثانوية ، فإننا نجد أن حوالى (٦٦٪) فى المستوى الأساسى ، وأن (٣٤٪) فى حاجة إلى تدريب فى أثناء الخدمة . (٣٢)

ويعتبر معدل عدد الطلاب لكل معلم من المؤشرات الموضوعية للحكم على جودة التعليم ومستواه من الناحية النوعية أو الكيفية . وقد وصل هذا المعدل عام ١٩٩١ إلى (١٤) طالباً لكل معلم فى المرحلة الثانوية - بل وأقل من ذلك فى التعليم الفنى (٣٣) - وهو معدل منخفض مقارناً بنظيره فى معظم الدول الأخرى (٣٤) .

١٠- التعليم الثانوى فى البحرين :

١٠-١- خلفية عامة :

البحرين دولة بترولية خليجية عربية ، وقبل الحقبة النفطية كان الاقتصاد يعتمد على استخراج اللؤلؤ الطبيعى والزراعة وصيد الأسماك والتجارة ، ويعتبر النفط والتجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية للبلاد ، ويشكلان الجزء الأكبر من الدخل القومى .

وتقع البحرين فى منتصف الساحل الجنوبى للخليج العربى بين خطى عرض ٢٥,٣٢° و ٢٦,٣٢° شمالاً وخطى طول ٥٠,٢٠° و ٥٠,٥٠° شرقاً . وتبلغ مساحة البحرين حوالى ٦٩٢ كيلو متراً مربعاً . وتتكون من ٣٦ جزيرة ، وأكبر هذه الجزر هى جزيرة المنامة. والتى تبلغ مساحتها حوالى ٨٥٪ من مجموع مساحة الجزر وتقع فيها العاصمة المنامة وقد بلغ عدد السكان ٤٨٨,٥٤٥ نسمة فى عام ١٩٨٩م . ويمثل غير البحرينيين منهم نسبة ٣٣٪ ، وكثافة السكان مرتفعة (٧٠٥ من السكان لكل كيلو متر مربع) والتعليم فى البحرين مجانى فى جميع مراحله الابتدائية والاعدادية والثانوية (٣٥) .

وفى هذا الاطار ، فإن بنية التعليم العام فى البحرين ، تتمثل فى : المدرسة الابتدائية (ومدتها ست سنوات) ، المدرسة الاعدادية (ومدتها ثلاث سنوات) ، المدرسة الثانوية (ومدتها ثلاث سنوات) (٣٦) .

وقد نما التعليم الثانوى فى البحرين نمواً مطرداً يدل عليه عدد مدارسه وعدد طلابه . وقد أثرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - المحلية والعالمية - التى تحيط به ، على حاضره ، وسوف تؤثر بالضرورة على مستقبله . ويمكن أن نلحظ ذلك من خلال استعراض الواقع الكمى والكيفى للتعليم الثانوى .

١٠-٢- الواقع الكمى للتعليم الثانوى فى البحرين :

إن استقراء الأرقام الخاصة بالنمو فى التعليم الثانوى خلال السنوات الخمس

عشر الماضية ، يشير إلى أن التعليم الثانوى العام قد نما خلال الفترة ٧٦/٧٥ - ١٩٩١/٩٠م من ٧١٥٤ طالباً وطالبة إلى ١٢١٤٤ طالباً وطالبة أى بمعدل نمو سنوى قدره ٦.٤٪ ، ويلاحظ انخفاض أعداد الطلاب والطالبات فى العام ٨٠/ ١٩٨١ م إلا أنها تزايدت فى الأعوام التالية وبشكل مضطرد. فى حين أن التعليم الصناعى قد زاد خلال نفس الفترة من (٦٣١) طالباً إلى (٢٠٠٤) طالباً أى بمعدل نمو سنوى قدره (١٤.٥٪) . أما التعليم التجارى فقد نما أيضاً نمواً واضحاً من (٩٨٤) طالباً وطالبة إلى (٢٤١٦) طالباً وطالبة أى بمعدل نمو سنوى قدره (٩.٨٪) ، على أنه تجدر الاشارة إلى أن أعداد المقيدين قد تراجعت عام ١٩٩١/٩٠م عما كان عليه الوضع فى عام ٩١٨٦/٨٥م.

جدول رقم (٣)
يبين أعداد الطلبة والطالبات المقيدين بفروع التعليم الثانوى ٧٦/٧٥ - ١٩٩١/٩٠م

السنة الدراسية / نوع التعليم	٧٦/٧٥		٨١/٨٠		٨٦/٨٥		٩١/٩٠		
	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	٪
ثانوى عام	٣٢٥٨	٣٨٩٦	٢٦٩٩	٢٩٣٨	٢٤٧٢	٤٦٣٧	٤٦٢٦	٧٥١٨	٧١.٨٪
ثانوى تجارى	٥٢٦	٤٥٨	٧٥١	٩٢٧	٢١٤٥	٢٣٨٩	١٤٨٦	١٤٨٦	١٤.٣٪
ثانوى صناعى	٦٣١	–	٩٢٩	–	٢٥٠٢	–	–	–	١١.٨٪
الأنسجة والملابس	–	–	–	–	–	١٧٢	١٣٠	١٣٠	٨.٪
الثروة الزراعية والحيوانية	–	–	–	–	١٦	–	–	–	٤.٪
الفندقة	–	–	–	–	١٣	٧	–	–	٥.٪
الطباعة	–	–	–	–	٦٠	–	–	–	٤١.٪
علوم صحية	–	–	–	٦١	٩٤	١٦٥	–	–	–
المجموع الكلى	٤٤١٥	٤٣٥٤	٤٣٧٩	٣٩٢٦	٧٣٧٠	٧٧٧٧	٩١٣٤	٩١٣٤	١٠٠٪

أما بالنسبة للتعليم التطبيقى (أنسجة وملابس - ثروة زراعية وحيوانية - فندقة - طباعة - علوم صحية) فقد انخفض من (٥٢٧) طالباً وطالبة عام ٨٦/٨٥ إلى (٣٤٧) طالباً وطالبة عام ١٩٩١/٩٠ .

على أننا نلاحظ أن النمو فى التعليم الثانوى بمختلف فروعه كان أشد وضوحاً فى السنوات الأخيرة إبتداء من عام ١٩٨٦/٨٥م وحتى الوقت الحاضر وهذا ناشئ بالطبع

من التوسع فى التعليم الاعدادى وزيادة مخرجاته من الطلاب والطالبات والذين يرغبون فى الالتحاق بالتعليم الثانوى . كما يظهر النمو السريع فى التعليم التجارى وحاجة المجتمع البحرينى إلى خريجيه ، إلا أنه حدث انكماش فيه فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وقد يرجع ذلك إلى قلة الفرص المتاحة أمام خريجيه للعمل بسبب تأثر الأوضاع الاقتصادية فى البحرين وخاصة مع انخفاض العوائد النفطية والتى بدأت منذ منتصف الثمانينات من هذا القرن . ويتشابه هذا الواقع مع أوضاع التعليم الثانوى الصناعى والتطبيقى .

كما تشير البيانات الاحصائية - فى الجدول السابق - إلى أن تعليم الفتاة قد نما بصورة واضحة خلال السنوات الأخيرة ، فقد كان نصيب الفتاة فى التعليم الثانوى (٤٩.٦٪) عام ٧٦/٧٥ ارتفع إلى (٥٤٪) عام ٩٠ /٩١ ، مما يدل على إقبال الفتاة على التعليم الثانوى .

أما بالنسبة للتعليم الثانوى العام - على وجه الخصوص - فقد كانت نسبة الاناث المقيدات به عام ٧٦/٧٥ حوالى (٥٤٪) وقد ارتفعت فى عام ٩١/٩٠ إلى (٦١.٩٪) فى حين لاتتعدى نسبة الذكور (٣٨.١٪) .

إن ثمة عدداً من العوامل وراء الفروق فى فرص التعليم الثانوى العام بين الجنسين وفى مقدمتها ، قصر القبول بالتعليم الصناعى على الذكور دون الاناث ، واتجاه الذكور نحو الاشتغال فى الأنشطة التجارية ، والتحاق بعض الطلاب بالتلمذة المهنية التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية .

وثمة نقطة أخرى تجدر الإشارة إليها . وهى أن النساء اللائى عشن فترات ما قبل النفط حيث فرص الالتحاق بالتعليم مقيدة بسبب ضآلة المصادر المالية أو ضعف الدعم الاجتماعى - بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التى لاتعزز تعليم الفتاة - أصبحت لديهن رغبة شديدة فى إعطاء بناتهن الفرص التعليمية التى لم تتوافر لهن .

أما بالنسبة للتعليم التجارى فقد ارتفعت نسبة الاناث من (٤٧٪) فى عام ١٩٧٦/٧٥ إلى (٦١٪) فى عام ٩٠ /١٩٩١ ، وكان ذلك على حساب نسبة الذكور التى انخفضت من (٥٣.٤٪) فى عام ٧٥ / ١٩٧٦ إلى (٣٨.٥٪) فى عام ٩٠ /١٩٩١

وتشير الاحصاءات - فى الجدول السابق - إلى أن غالبية المقيدين فى التعليم الثانوى يوجدون فى التعليم العام ، حيث تصل نسبتهم فى ٩٠ /١٩٩١م (٧١.٨٪) من مجموع المقيدين ، فى حين لاتتجاوز نسبة المقيدين فى التعليم التجارى (١٤.٣٪) وفى التعليم الصناعى بلغت النسبة (١١.٨٪) ، أما نسبة المقيدين فى التعليم التطبيقى فقد بلغت (٢.١٪) . وهذه النسب تدل على أن التعليم الفنى يتركز بصورة أوضح فى

التعليم التجارى ٠

وإذا نظرنا إلى هذه النسب لبدت الصورة سيئة فيما يتعلق بالتعليم الثانوى الفنى والتطبيقى ، وأن الغلبة مازالت للتعليم الثانوى العام ، رغم أهمية الأنواع الأخرى من التعليم الثانوى لاحتياجات التنمية فى المجتمع البحرينى الذى مازال يعتمد بشكل كبير على قوة العمل الوسطى من العمالة الوافدة ٠

أما بخصوص أعداد المسجلين ونسبهم فى التخصصات المتوفرة فى التعليم الثانوى الأكاديمى فيوضحها الجدول رقم (٤) ٠

جدول رقم (٤)

أعداد طلاب وطالبات الثانوى العام حسب التخصص فى العام ١٩٩١/٩٠م

القسم / الجنس	العلمي		الأدبي		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	٢٦١٠	٥٦,٤٪	٢٠١٦	٤٣,٦٪	٤٦٢٦	٣٨,١٪
إناث	٣٦٧١	٤٨,٨٪	٣٨٤٧	٥١,٢٪	٧٥١٨	٦١,٩٪
المجموع	٦٢٨١	٥١,٧٪	٥٨٦٣	٤٨,٣٪	١٢١٤٤	١٠٠٪

إن إستقراء الأرقام فى الجدول رقم (٤) يبين أن نسبة المقيدين بالتخصصات العلمية تقدر بحوالى (٥١.٧١٪) فى عام ١٩٩١/٩٠ م ، بينما تقدر نسبة المقيدين بالتخصصات الأدبية (٤٨.٣٪) ، والفرق بين النسبتين لصالح التخصصات العلمية وبمقدار (٣.٤٪) ٠ كما تشير الأرقام نفسها إلى أن نسبة المقيدين بالتخصصات العلمية من الذكور (٥٦.٤٪) ، فى حين كانت نسبتهم فى التخصصات الأدبية (٤٣.٦٪)٠ أما بالنسبة للإناث فتقدر نسبة الملتحقات منهن بالتخصصات العلمية (٤٨.٨٪) ، وفى التخصصات الأدبية (٥١.٢٪) ٠

ويستدل من هذه النسب على أن الذكور أكثر إقبالاً على التخصصات العلمية من الإناث ، أما الاناث فأكثر إقبالاً على الخصصات الأدبية من الذكور ٠ ويتفق ذلك الاتجاه مع ما يشير إليه الأدب التربوى من أن الدراسات الأدبية أكثر ملاءمة للإناث من الذكور ، وأن القدرة اللغوية عند الاناث أفضل من الذكور ٠

وبمقارنة الواقع الحالى بما كان فى الماضى ، نجد أنه فى عام ١٩٧٦/٧٥ كانت نسبة المقيدين فى الفرع العلمى (٤٩٪) وفى الفرع الأدبى (٥١٪) . وفى عام ١٩٩١/٩٠ أصبحت نسبة المقيدين فى الفرع العلمى (٥١.٧٪) وفى الفرع الأدبى (٤٨.٣٪) . ويلاحظ وجود إتجاه نحو الالتحاق بالفرع العلمى فى السنوات الأخيرة.

وتشير البيانات الاحصائية لعام ٩٠ /١٩٩١ إلى أن المناطق الثلاث : المنامة والمحرق ومدينة عيسى وهى مدن كبيرة فى البحرين تأخذ نصيباً كبيراً فى القاعدة المخصصة للتعليم الثانوى ، حيث أن عدد الطلاب فى هذه المناطق يصل إلى (٦٣.٨٪) من مجموع الطلاب و (٧٦٪) من مجموع الطالبات هذا فى حين أن مجموع السكان فى هذه المدن الثلاث فى فئة السن ١٥-١٩ يؤلفون (٥٩.٨٪) من مجموع السكان الذكور و(٥٩،٨٪) من الاناث فى هذه الفئة من العمر (٤٠) . ويستدل من هذه النسب على أن نصيب المناطق الريفية من أماكن التعليم الثانوى لا يتناسب مع نسبة سكان هذه المناطق ، ويتضح ذلك بصورة أكثر بين الإناث ، وربما يرجع ذلك إلى بعض العادات والتقاليد التى تعوق تعليم الفتاة .

ونخلص من التحليل الكمى للتعليم الثانوى فى البحرين إلى مايلى :

- تراجع فى أعداد المقيدين فى التعليم الفنى فى عام ٩٠ /١٩٩١ م مقارنة باعداد من كانوا مقيدين فى عام ٨٥/٩١٨٦ م . وكان التراجع لصالح التعليم الثانوى العام .
- نصيب الفتاة فى التعليم الثانوى فى عام ٩٠/١٩٩١ أكبر من نصيب الفتى ويفوقه بشكل كبير فى التعليم الثانوى العام .
- يوجد إقبال من الذكور على الالتحاق بالفرع العلمى .
- نصيب المناطق الحضرية من فرص التعليم يفوق بكثير نصيب المناطق الريفية .

١٠-٣- بعض مؤشرات الكيف لتطور التعليم الثانوى فى البحرين :

١٠-٣-١ الأهداف العامة للتعليم الثانوى :

ينقسم التعليم الثانوى بالبحرين إلى ثلاثة فروع أساسية هى : العام والتجارى والصناعى ويهدف كل منها إلى تحقيق مايلى (٤١) :

١٠-٣-١- التعليم الثانوى العام :

أ- الارتقاء بمستوى الاعداد العام للطلاب جسمياً وعقلياً واجتماعياً وقومياً بما

يجعلهم أفراداً ناضجين ومواطنين صالحين ومستنيرين .

ب- تزويد الطلاب بما يحتاجونه من معارف وخبرات فى العلوم والآداب والفنون بما يمكنهم من مواصلة دراستهم بمرحلة التعليم العالى .

جـ - إعداد الطلاب لممارسة الحياة العامة وذلك عن طريق تزويدهم بالقيم السليمة والاتجاهات العملية وأساليب التفكير الحديثة وطرق مواجهة الحياة العصرية وحل مشكلاتها .

١٠-٣-٣- التعليم الثانوى التجارى :

أ- إعداد القوى البشرية اللازمة لمزاولة الأعمال المالية والتجارية والكتابية وتنظيم فعاليات الانتاج وتوزيعه .

ب- تشجيع الطلبة على ممارسة الأعمال التجارية الحرة من خلال الدراسات التطبيقية والعملية والاطلاع على أنواع مختلفة من المشاريع من واقع السوق التجارى .

جـ - تزويد الطلبة بقدر كاف من الثقافتين العامة والتجارية.

١٠-٣-٣- التعليم الثانوى الصناعى :

يقبل فى هذا النوع من التعليم الطلاب الذكور فقط ويهتم بتحقيق الأهداف التالية :

أ- إعداد اليد العاملة ذات الخبرة فى مجالات العمل الاقتصادى المختلفة.

ب- إعداد جيل من الصناعيين يسهم فى تطوير الصناعات المحلية بالبلاد ويسد حاجاتها من الأيدى الفنية .

ويتبين مما سبق أن التعليم الثانوى العام قد استهدف بالدرجة الأولى النمو المتكامل للطالب جسمياً وعقلياً واجتماعياً بما يجعله قادراً على تحمل مسئولية المواطنة ، مما يعكس فهماً فلسفياً وسياسياً لوظيفة التربية . ثم تأتى بعد ذلك أهداف ترتبط بإعداد الطالب للدراسة فى التعليم العالى ، ولممارسة الحياة العامة ومواجهة مشكلاتها وإيجاد حلول لها .وهى جميعها أهداف تنسجم بشكل كبير مع المفاهيم التربوية المعاصرة إلا أن صفة العمومية الواسعة تغلب عليها ، وقد يشكل ذلك صعوبة عند صياغة الأهداف السلوكية التى تنبع من الأهداف العامة للتعليم الثانوى العام. أما التعليم التجارى والتعليم الصناعى فطبيعتهما وأهدافهما تختلف حيث يهدفان إلى إعداد الأفراد مهنياً وثقافياً لممارسة حياة العمل فى مجال التخصص وفى مختلف مجالات التنمية المجتمعية. وهى أهداف تساير ما أشار إليه الأدب التربوى المعاصر فى أهداف التعليم التقنى والمهنى .

١٠-٤- سياسة القبول بالتعليم الثانوى (٤٢) :

يمثل التعليم الثانوى فى البحرين ثالث درجات السلم التعليمى ويشترط فيمن يقبل به أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ويقبل الطلبة فيه طبقاً لحاجة البلاد من التخصصات المختلفة ، بحيث يحدد القبول لكل فرع من فروع التعليم حسب خطة الوزارة ، ويشترط لقبول الحاصلين على الشهادة الاعدادية بأحد فروع التعليم الثانوى أن يقوموا بتقديم رغبات التحاقهم مرتبة حسب أولوية أهميتها بالنسبة لهم ، وكلما كانت درجات الطالب فى امتحان الشهادة الاعدادية عالية كلما أمكن تحقيق الرغبة الأولى أى أن المجموع الكلى هو عامل التفضيل الأساسى ، فى تحقيق رغبات الطلبة . كما يتم تنسيق جميع طلبة وطالبات البحرين ، بحيث يتساوى الحد الأدنى لدرجات القبول بالنسبة لكل فرع فى جميع المناطق بالبلاد.

١٠-٥- متطلبات الدراسة :

قامت وزارة التربية والتعليم مع بداية العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ بتنفيذ الخطة الخاصة بتفريع التعليم الثانوى ، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء عليها وأصبح هذا التعليم بموجب هذه الخطة ينقسم إلى تفريعات بحيث لم يعد مقتصراً على التعليم الثانوى العام والفنى بل تعدى ذلك إلى إيجاد تخصصات جديدة مثل : فرع التعليم العام (القسم العلمى والقسم الأدبى) - فرع التعليم التجارى - فرع التعليم الصناعى - فرع الفندقة - فرع الأنسجة والملابس فرع الثروة الزراعية والحيوانية - فرع الطباعة (٤٣).

وفى عام ١٩٩٠ م بدأت الوزارة العمل بنظام المقررات فى مدارسها الثانوية وبموجب هذا التطوير أصبح مجال الدراسة يشتمل على خمسة مسارات عامة أساسية هى : المسار العلمى - المسار الأدبى - المسار التجارى - المسار الصناعى - المسار التطبيقى (الفندقة - الأنسجة والملابس - الثروة الزراعية والحيوانية - الطباعة).

ومتطلبات الدراسة : هى عدد الساعات اللازمة للحصول على الشهادة الثانوية العامة ، ومدتها مائة وست وخمسون ساعة (١٥٦) معتمدة كحد أدنى فى جميع المسارات ، ماعدا المسار الصناعى فإن الحد الأدنى لعدد الساعات المعتمدة مائتان وست عشرة ساعة معتمدة.

وفيما يلى جدول رقم (٥) يوضح توزيع الساعات المعتمدة ونسبها وعدد حصصها التى تلزم لإنهاء الدراسة فى المسارات الخمس (٤٤).

جدول رقم (٥)

المقررات	علمي - أدبي - تجاري			صناعي			تطبيقي		
	٪	ساعة معتمدة	عدد الحصص	٪	ساعة معتمدة	عدد الحصص	٪	ساعة معتمدة	عدد الحصص
المشتركة	٤٤٪	٧٠	١٠٥٠	٢٥٪	٥٤	٨١٠	٤٥٪	٧٠	١٠٥٠
التخصصية	٤٠٪	٦٢	٩٣٠	٦٩٪	١٢٠	٢٢٥٠	٤٥٪	٧٠	١٠٥٠
التخصصية الاختيارية	٨٪	١٢	١٨٠	٣٪	٦	٩٠	٥٪	٨	١٢٠
الاختيارية	٨٪	١٢	١٨٠	٣٪	٦	٩٠	٥٪	٨	١٢٠
المجموع	١٠٠٪	١٥٦	١٣٤٠	١٠٠٪	٢١٦	٣٢٤٠	١٠٠٪	١٥٦	٢٣٤٠

وفيما يلى سنعرض بالتفصيل لمتطلبات الدراسة فى المسار العلمى والأدبى والتجارى كنموذج للتوضيح ، وتتضمن الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات المشتركة مايلى :

اللغة العربية (١٨) - اللغة الانجليزية (١٨) - التربية الاسلامية (٨) - العلوم (٦) - الرياضيات (٦)- المواد الاجتماعية (٦)- التربية الرياضية(٦) -التربية الأسرية (٢)٠

وتعتبر المقررات المشتركة عامة لجميع الطلاب والطالبات ، وتستهدف تأمين حد أدنى من الثقافة العامة مع التركيز على دراسة اللغة العربية واللغة الانجليزية حيث يخصص لكل منهما (١٨) ساعة معتمدة ٠ ولعل ما يبرر ذلك أوضاع البحرين الاقتصادية والاجتماعية والدور الذى تلعبه اللغة فى حياة أهلها أقتصادياً وثقافياً ٠

ولاتوجد فروق فى خطة الدراسة بين البنين والبنات فيما عدا أن البنات يدرسن ساعتين معتمدين فى مقرر التربية الأسرية ٠

أما الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات التخصصية الإجبارية ، فيلتزم الطالب بدراستها فى مسار معين ، وتتوزع فى المسار العلمى كما يلى :

الرياضيات (١٨) - الفيزياء (١٨) - الكيمياء (١٢) - الأحياء (١٢) - الجيولوجيا (٢) - ساعة معتمدة ٠

أما الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات التخصصية الاختيارية للمسار العلمى فتكون على شكل مقررات بما يعادل (١٢) ساعة معتمدة وتكون موجهة إلى التعمق فى تخصص معين ووفق ضوابط معينة وفى المجالات التالية : أربعة مقررات فى الرياضيات (١٠ – ساعة معتمدة) – ثلاثة مقررات فى الفيزياء (١٠ ساعات معتمدة) – مقررين فى الكيمياء (٨ ساعات معتمدة) – مقررين فى الأحياء (٨ ساعات معتمدة) – مقررين فى الجيولوجيا (٤ ساعات معتمدة)٠

أما توزيع الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات التخصصية الاجبارية على المجالات المختلفة للمسار الأدبى فهو :

اللغة العربية (١٤) – اللغة الانجليزية (١٢) – التربية الاسلامية (٤) – التاريخ (١٠) – الجغرافيا (١٢) – الاقتصاد (٤) علم الاجتماع (٢) – الفلسفة (٢) – علم النفس(٢)٠

أما الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات التخصصية الاختيارية للمسار الأدبى ، فتكون على شكل مقررات بما يعادل (١٢) ساعة معتمدة وتكون موجهة إلى التعمق فى تخصص معين ووفق ضوابط معينة ومن المجالات التالية :

ثلاثة مقررات فى اللغة العربية (١٠ ساعات معتمدة) – ثلاثة مقررات فى اللغة الانجليزية (١٠ ساعات معتمدة) – ثلاثة مقررات فى اللغة الفرنسية (١٠ ساعات معتمدة) – مقررين فى الشريعة الاسلامية (٦ ساعات معتمدة) – ثلاثة مقررات فى المواد الاجتماعية (٨ ساعات معتمدة) مقررين فى الفلسفة والمنطق (٤ ساعات معتمدة)٠

أما توزيع الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات التخصصية الإجبارية على المجالات المختلفة للمسار التجارى فهو :

المحاسبة (عربى وانجليزى) (١٠ ساعات معتمدة) – البنوك التجارية (٤ ساعات معتمدة) الرياضية المالية (٨) – مبادئ التجارة (٤) – الاقتصاد (٤) – التأمين (٢) – الاعمال المكتبية (عربى وانجليزى) (١٠) – تكنولوجيا المعلومات (٨) – الآلة الكاتبة العربية (٤) – الآلة الكاتبة الإنجليزى (٤) – القانون التجارى وقانون العمل (٤)٠

أما الساعات المعتمدة لمجموعة المقررات التخصصية الاختيارية للمسار التجارى ، فتكون على شكل مقررات بما يعادل (١٢) ساعة معتمدة وتكون موجهة إلى التعمق فى تخصص معين ووفق ضوابط معينة وفى المجالات التالية :

ثلاثة مقررات فى المحاسبة المالية (٨ ساعات معتمدة) – ثلاثة مقررات فى البنوك

(٨) – ثلاثة مقررات فى السكرتارية (٨) مقررين فى الاختزال (٤) – مقررين فى التأمين (٤) مقررين فى مكاتب السفريات (٤) – مقررين فى فن البيع (٤) – مقررين فى التسويق (٤) – مقررين فى الآلة الكاتبة الالكترونية (٨) – مقرر فى مبادئ التجارة (٤) – ثلاثة مقررات فى الرياضيات (٦ ساعات معتمدة).

ولعل أهم ما يميز متطلبات الدراسة بالفرع التجارى هو تدريس مقررات تجارية باللغة الانجليزية ، وهذا يساعد على رفع مستوى الطالب فى اللغة الانجليزية باعتبارها لغة التعامل فى الأسواق وأن ضعف مستوى الخريجين فى هذه اللغة كان موضوع الشكوى الرئيسى بين المؤسسات والبنوك والشركات . كما صبغت الدراسة بالتدريب العملى ، ونتيجة للصعوبات التى لوحظ أن الطالب واجهها فى تعلم الآلة الكاتبة العربية والانجليزية فى وقت واحد ، فقد اعتبر مقرر الآلة الكاتبة عربى متطلبا سابقا لتعلم الآلة الكاتبة الانجليزية .

أما المقررات الاختيارية لجميع المسارات ، فتستهدف إثراء المنهج وإشباع رغبات الطلاب وتحقيق التوازن والتكامل بين المقررات المشتركة والتخصصية ، ويختار الطالب مجموعة من المقررات الاختيارية بما لايقل عن (١٢) ساعة معتمدة للمسار العلمى والأدبى والتجارى ، و (٨) ساعات معتمدة للمسار التطبيقى ، و (٦) ساعات معتمدة للمسار الصناعى ، وتكون هذه المقررات ضمن الخبرات التالية :

مقرر التربية الإسلامية (٢) – أربعة مقررات فى الحاسوب (٨) – مقرر فى الكهرباء (٤) –مقرر فى الالكترونيات (٤)–مقرر فى التبريد (٤)–مقرر فى السيارات(٤)– مقرر فى الرسم الفنى والتطبيقى (٢) – ستة مقررات فى الفنون الجميلة (٦) – مقررين فى الموسيقى (١٢) – مقرر فى التجارة والاقتصاد (٢) – أربعة مقررات فى اللغة الفرنسية (١٢) – مقرر فى طرائق البحث (٢) – مقرر فى الصحة المهنية (٢) –مقرر فى الزراعة (٢)–مقرر فى المسرح (٤)– أربعة مقررات فى التربية الرياضية (٨)–مقرر فى التربية المرورية(٢)– مقرر فى الخدمة الاجتماعية(٢)– مقررين فى التربية الأسرية(٤).

وتتوزع متطلبات الدراسة (١٥٦ ساعة معتمدة) على ستة فصول دراسية ، ومدة كل فصل خمسة عشر أسبوعياً يقضيها الطالب فى دراسة مقرر دراسى أو أكثر ، وتوجد فترة زمنية قبل الدراسة وبعدها تصل إلى أسبوعين لأغراض التسجيل والإرشاد والتقويم الختامى .

ويجوز للطالب التحويل من مسار إلى آخر خلال الفصلين الدراسيين وتحتسب له المقررات المشتركة أو الاختيارية للمسار الجديد فى حدود عدد الساعات المطلوبة .

ولعل أهم مايميز نظام المقررات أنه يتيح الفرصة الكافية للدراسة العميقة الوافية للمقررات التى يرغب فيها الطالب والتى تتلاءم وميوله وقدراته . ويسهل انتقال الطالب من فرع إلى آخر نتيجة وجود جذع مشترك من مواد الثقافة العامة بين مختلف الفروع ، بالاضافة إلى أنه – أى نظام المقررات – يتميز بسرعة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى المجتمع ، كما يستطيع الطالب الممتاز أن ينهى دراسته ويخرج فى مدة أقل ، وهو نظام يتسم بالمرونة حث يمكن إضافة مقررات دراسية جديدة تواكب التقدم العلمى والاجتماعى بدون إعادة النظر فى الخطة الدراسية ، وعملية التقويم والامتحانات فيه لاتتصف بالرهبة والخوف ، كما أن الرسوب فى مقرر أو أكثر لا يستلزم إعادة السنة بكاملها وإنما إعادة دراسة المقرر فقط ، ويشجع هذا النظام المواهب الخاصة للطلاب بما يقدمه من مقررات للاختيار الحر ، وتدخل تقديرات هذه المقررات فى المعدل العام للطالب عند التخرج ، هذا بجانب أنه نظام مطبق حالياً ومنذ فترة طويلة فى التعليم العالى بالبحرين .

ويوجد بالتعليم الثانوى بالبحرين الشعب الدراسية التالية :

أ– **الفرع العلمى** : شعبة الفيزياء والرياضيات – وهى تناسب الطالب الذى يرغب فى مواصلة دراسته الجامعية للتخصص فى مادة الفيزياء أو الرياضيات أو الهندسة – وشعبة الكيمياء والأحياء وهى تناسب الطالب الذى يرغب فى مواصلة دراسته الجامعية للتخصص فى الكيمياء أو الأحياء أو الطب أو الصيدلة أو الزراعة ونحوها .

ب– **الفرع الأدبى** : شعبة اللغات – شعبة الاقتصاد والأعمال المكتبية – شعبة الاقتصاد المنزلى (طالبات) – شعبة الفنون الجميلة .

جـ – **الفرع التجارى** : شعبة المحاسبة أو شعبة السكرتارية .

د– **الفرع التطبيقى** : شعبة الفندقة (٤٥) طلبة – الأنسجة والملابس (٤٦) (طالبات) – الثروة الزراعية والحيوانية (٤٧) – الطباعة (٤٨) (بنين فقط).

هـ – **الفرع الصناعى** : شعبة الكهرباء الصناعية – آلات صناعية – كهرباء مركبات –ميكانيكا مركبات التكييف والتبريد – ميكانيكا سيارات – كهرباء سيارات – محركات الديزل – راديو وتلفزيون – الكترونيات صناعية – لحام وتشغيل معادن تمديدات كهربائية – أجهزة القياس والتحكم – إنشاءات معدنية.

١٠-٦- الفاقد أو المهدور فى التعليم :

جدول رقم (٦)

أعداد المواطنين والمواطنات فى الصف الأول الثانوى ٨٦/٨٥ والمتخرجين منهم فى العام ١٩٨٩/٨٨

الجنس	ذكور			إناث		
نوع التعليم	صف أول ٨٦/٨٥	متخرج ٨٩/٨٨	نسبة الاستبقاء	صف أول ٨٦/٨٥	متخرج ٨٩/٨٨	نسبة الاستبقا
ثانوى عام	٨٣٦	٦٨٤	٪١٨,٢	١٦٨٠	١٤١٥	٪١٥,٨
ثانوى تجارى	٦٩٧	٣٥٤	٪٤٩,٢	٧٧٧	٥٢٣	٪٣٢,٧
ثانوى صناعى	١٠٣٥	٧٦٢	٪٢٦,٤	-	-	-

عند استقراء الأرقام الخاصة بالجدول رقم (٦) وحساب معدلات الاستبقاء منها فى التعليم الثانوى العام نجد أنها تصل إلى (١٨,٢٪) بين الذكور وتنخفض إلى (١٥,٨٪) بين الاناث . بمعنى أن من بين (١٠٠) طالب و (١٠٠) طالبة مقيدين فى الصف الأول لا يتخرج منهم سوى (٨٢) طالباً (٨٤) طالبة فى الصف الثالث ، بينما فى التعليم الثانوى التجارى تصل معدلات الاستبقاء إلى ٤٩,٢٪ بين الذكور وتنخفض إلى (٣٢,٧٪) بين الاناث . أما فى التعليم الصناعى فتصل معدلات الاستبقاء إلى (٢٦,٤٪). كما لوحظ من البيانات الاحصائية أن معدلات الاستبقاء فى الفرع الأدبى تصل إلى حوالى (٣٠٪) بينما تنخفض فى الفرع العلمى إلى (٨٪) .

وهذه المعدلات تشير إلى ضعف قدرة النظام التعليمى فى المرحلة الثانوية على تمكين طلابه من إنهاء دراستهم بنجاح فى الوقت المفترض وهو ثلاث سنوات مما يشير إلى ضعف كفاية هذا التعليم وخاصة الفرع الأدبى منه وكذلك التعليم الثانوى التجارى ، وبين الذكور على وجه الخصوص .

١٠-٧- معدلات النجاح أو الرسوب :

تعتبر معدلات النجاح أو الرسوب من أهم مقاييس فاعلية التعليم ، حيث أن التعليم الجيد والفعال هو ذلك النوع من التعليم الذى يساعد الطالب على الانتهاء من مرحلة تعليمية فى الوقت المحدد لذلك . وتشير البيانات الاحصائية عن التعليم فى البحرين ١٩٩٠/٨٩م إلى أن متوسط نسبة الرسوب فى الفرع العلمى (١١.٣٪) بين الذكور ، (٩.٢٪) بين الاناث ، أما فى الفرع الأدبى فيصل متوسط نسبة الرسوب بين الذكور إلى (١٢.٨٪) وبين الاناث (٦.٧) . وهى نسب مقبولة إلى حد ما، إلا أنها ترتفع عادة بين الذكور عنها بين الاناث ، كما يلاحظ من البيانات الاحصائية أن نسب الرسوب ترتفع فى الصف الثالث عن الصفين الأول والثانى ، فتصل إلى (١٩.٦٪) بين الذكور ، (٢١.٢٪) بين الاناث وذلك فى الفرع العلمى ، أما فى الفرع الأدبى فتصل إلى (١٥.٨٪) بين الذكور، (١٩٪) بين الاناث . وهى معدلات متناقضة مع المعدلات العامة ، ويصعب الوصول إلى اتجاه معين بصددها إلا أنه من الملاحظ بصفة عامة أنها ترتفع عادة بين الذكور عنها بين الاناث كما تنخفض بوجه خاص فى الصف الأول .

أما فى التعليم الثانوى التجارى فتشير البيانات الاحصائية للعام الدراسى ٨٩/ ١٩٩٠ (٥٠) - إلى أن نسب الرسوب تصل إلى (١٨٪) بين الذكور ، (٩٪) بين الاناث. وهى بذلك ترتفع بين الذكور عنها بين الاناث . إلا إنها تصل فى الصف الثالث إلى (٣٤.٦٪) بين الذكور ، (١٢.٥٪) بين الاناث . ويمكن أن نجد تفسيراً لهذه المعدلات التى نعتقد أنها قد ترجع إلى العادات والتقاليد التى تحد من خروج الفتاة بعد الدوام المدرسى ، بينما لايتم ذلك بالنسبة للذكور ويؤدى ذلك إلى استفادة الفتاة من وقت ما بعد المدرسة بشكل أفضل من استفادة الفتى .

بينما تشير البيانات الاحصائية ٨٩/١٩٩٠ م إلى أن متوسط نسبة الرسوب فى التعليم الثانوى الصناعى تصل إلى (١٧.٥٪) . كما ترتفع فى الصفين الأول والثانى إلى (٢٠٪) ، (١٩.٦٪) على الترتيب ، لكنها تنخفض فى الصف الثالث حيث تصل إلى (١٢.٥٪) . وقد يرجع ذلك إلى أن الطلاب يبذلون جهوداً أكبر فى التحصيل الدراسى فى الصف الثالث ، باعتبار أنهم على وشك التخرج من المدرسة .

وبصفة عامة فإن نسب التسرب والرسوب ترتفع عادة فى التعليم التجارى والتعليم الصناعى عنها فى التعليم الثانوى العام ، وهى كذلك ترتفع بين الذكور عنها بين الاناث ، وفى كل الأحوال فإن هذه الظاهرة تقتضى البحث عن أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها ، لتقليل الفاقد أو الإهدار فى التعليم ، الثانوى العام والفنى .

١٠-٨- معدلات التسرب :

تشير البيانات الإحصائية لعام ٨٩/١٩٩٠ م (٥١) إلى أن عدد المتسربين الذكور من الثانوى العلمى (٢٦) طالباً ويشكلون نسبة قدرها (١.٠٣٪) من عدد المقيدين ، بينما كان عدد المتسربات (٣٢) طالبة يشكلن نسبة قدرها (٠.٩١) . أما بالنسبة للقسم الأدبى فكان عدد المتسربين من الذكور (٢٥) طالباً ويشكلون نسبة (١.٥٢٪) ، فى حين تسربت (٦٠) طالبة بنسبة (١.٧٩٪).

ويدل ذلك على أن نسبة تسرب الذكور أعلى من نسبة تسرب الاناث فى الفرع العلمى ، أما فى الفرع الأدبى فكان العكس حيث أن نسبة التسرب بين الاناث أعلى من نسبة التسرب بين الذكور . إلا أن الملاحظ بصفة عامة أن نسب التسرب فى الفرع الأدبى أعلى من الفرع العلمى ، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض القدرات العامة للطلاب والطالبات الملتحقين بالفرع الأدبى ، ما يقتضى معه إعادة النظر فى المحتوى الدراسى للفرع الأدبى بما يجعل الطلاب والطالبات قادرين على استيعابه والنجاح فيه ، وقد يقلل ذلك من نسب التسرب ، إلا أن هذه النسب جميعها تعد نسباً مقبولة بشكل عام.

أما فى التعليم الثانوى التجارى فتشير البيانات الاحصائية نفسها إلى أن عدد المتسربين بين الذكور (٢٠) طالباً ويشكلون نسبة (٢.٧٣٪) بينما كان عدد المتسربات (٣٩) طالبة ويشكلن نسبة (٢.٣٧٪) . أى أن نسبة التسرب بين الذكور أعلى من نسبة التسرب بين الاناث . لكن الملاحظ أن نسب التسرب فى التعليم الثانوى التجارى وبشكل عام مرتفعة عن نسب التسرب فى التعليم الثانوى العام ، وقد يرجع ذلك إلى استمرار العادات والتقاليد التى ينظر من خلالها إلى أن هذا النوع من التعليم أقل قيمة من التعليم الثانوى العام الموصل إلى التعليم العالى والجامعى . وهى نسب فى مجملها وأن كانت قليلة إلا أنها تشكل عائقاً نحو استكمال البنية الأساسية فى هيكل العمل من المواطنين البحرينيين ، خاصة وأنه مجتمع مازال يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة.

أما بالنسبة للتعليم الثانوى الصناعى فيقتصر القبول فيه على الذكور فقط لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد العربية التى تحول دون عمل المرأة فى مختلف القطاعات.

وتشير البيانات الاحصائية للعام الدراسى ٨٩ /١٩٩٠م (٥٢) إلى أن عدد المتسربين (٦٦) طالباً ويشكلون نسبة قدرها (٢.٧٪) من عدد المقيدين وهى نسبة مرتفعة إلى حد ما ، خاصة فى مجتمع يحتاج إلى هذه النوعية من العمالة الفنية ، وقد يكون التسرب بسبب الاتجاهات السلبية نحو العمل الفنى والمهنى التى لازالت سائدة بين الشباب العربى بعامة والخليجى بخاصة.

١٠-٩- نمط الادارة المدرسية :

تعتبر وزارة التربية والتعليم هى الجهة المسئولة عن تنظيم وتنفيذ السياسة التربوية والتعليمية ومتابعة شئون التعليم فى البلاد ، ويخضع لادارتها مختلف مراحل وأنواع التعليم ، ويوجد بالوزارة إدارة للتعليم الاعدادى والثانوى ، تتبع وكيل الوزارة المساعد للتعليم العام والفنى ، وذلك وفق الهيكل التنظيمى الجديد لوزارة التربية والتعليم لعام ١٩٨٧م . وتتولى إدارة التعليم الاعدادى والثانوى الاشراف إدارياً على المدارس الاعدادية والثانوية العامة والفنية ، حيث تقوم ببعض الأمور الادارية كتعيين المعلمين أو تنقيلهم .. وغير ذلك .

ويوجد لكل مدرسة مدير - أو مديرة - يعاونه فى إدارة المدرسة التى لايقل عدد تلاميذها عن ٤٥٠ تلميذاً مدير مساعد ، كذلك يوجد مشرف إدارى بالمدارس التى بها مدير مساعد ويزيد عددها على ٤٥٠ تلميذاً . أما المدارس التى يقل عدد تلاميذها عن ٤٥٠ تلميذاً فلا يوجد فيها مدير مساعد وإنما يوجد مشرف إدارى فقط . إلا أنه إبتداء من العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ اتجهت الوزارة إلى إلغاء وظيفة المشرف الادارى بالمدارس بحيث لايكون هناك تعيينات جديدة فى هذا المجال ، كما يوجد سكرتير بكل مدرسة ، كذلك كاتب فى المدارس الثانوية التى لايقل عدد تلاميذها عن ٦٠٠ تلميذاً ، أما المدارس الثانوية التى يزيد عدد تلاميذها عن ٨٠٠ تلميذ فيعين لها كاتبان . ويوجد مشرف اجتماعى يعين لكل مدرسة لايقل عدد تلاميذها عن ٥٠٠ تلميذ ، كما يوجد مدرس أول بالمدارس الثانوية ، ويعين مدرس أول واحد لكل مادة بها خمسة مدرسين على الأقل ، ويخفض نصاب المدرس الأول إلى ثمانية حصص أسبوعياً . كما يوجد أمين مكتبة لكل مدرسة بها غرفة مكتبة مدرسية ، ويوجد محضر لكل مختبر بالمدرسة الثانوية (٥٣) . والنمط السائد فى إدارة المدرسة يقوم على مبدأ القيادة الجماعية . بيد أن مشاركة الطلاب فى إدارة المدرسة محدودة للغاية .

١٠-١٠- نظام التقويم والامتحانات (٥٤) :

يعتبر التقويم - بما فيه نظام الامتحانات - نظاماً فرعياً من مجموعة الأنظمة التى تكون نظام التعليم بكامله يرتبط بها عضوياً ويتفاعل معها إيجابياً وسلبياً ، ومن خلاله يمكن التعرف على نقاط القوة أو الضعف فى الوسائل والأساليب المستخدمة ومن ثم التغلب عليها وتحويلها إلى أوجه قوة تسهم فى تحسين نوعية التعليم والتعلم وعلاج مشكلاته

ونظام التقويم فى التعليم الثانوى فى البحرين ، يهدف إلى قياس مدى متابعة تحصيل الطالب وجهده العلمى بصفة مستمرة طوال الفصل الدراسى بالاضافة إلى اختبار منتصف الفصل ونهايته ، ويستخدم فى التقويم وسائل متنوعة منها : الاختبارات الشفهية والتحريرية والعملية بما يتناسب وطبيعة كل مقرر.

١٠-١٠-١- توزيع الدرجة الكلية :

الدرجة الكلية لكل مقرر دراسى (١٠٠) درجة توزع كما يلى :

٣٠ درجة للتقويم التكوينى المستمر.

٢٠ درجة لاختبار منتصف الفصل الدراسى .

٥٠ درجة لاختبار نهاية الفصل الدراسى .

وتكون النسبة المطلوبة للنجاح فى كل مقرر (٥٠٪) من الدرجة الكلية للمقرر .

١٠-١٠-٢- التقديرات والمعدلات :

يكون للتقدير ست مراتب أساسية تتخللها خمس مراتب فرعية تتسلسل وفقاً للنسبة المئوية للعلامات التى يحصل عليها الطالب فى المقرر خلال الفصل الدراسى ، ويرمز إليها بحروف أبجدية ، ويعبر عن المراتب بتقديرات كمية يقابلها قيم رقمية ، وذلك كما هو موضح فى الجدول التالى :

النسب المئوية	التقدير	الرمز	المعدل
من ٩٥ - ١٠٠	ممتاز بتفوق	أ +	٥
٩٠ - ٩٥	ممتاز	أ	٤,٥
٨٥ - ٩٠	جيد جداً +	ب +	٤
٨٠ - ٨٥	جيد جدا	ب	٣,٥
٧٥ - ٨٠	جيد +	جـ +	٣
٧٠ - ٧٥	جيد	جـ	٢,٥
٦٥ - ٧٠	فوق المتوسط	د +	٢
٦٠ - ٦٥	متوسط	د	١,٥
٥٥ - ٦٠	مقبولة	هـ +	١
٥٠ - ٥٥	ضعيف	هـ	,٥
أقل من ٥٠	ضعيف جداً	و	صفر

١٠-١١- الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للتعليم الثانوى :

يقدر عدد المدارس الثانوية فى البحرين بحوالى (١٠) مدارس للبنين ، (١٢) مدرسة للبنات جميعها مدارس حكومية حديثة أو شبه حديثة ، وفصولها نسبياً فسيحة ويتوافر فيها الماء والكهرباء وغرف للأنشطة . ويوجد فى كثير من هذه المدارس غرف خاصة بالوسائل التعليمية ، كما وأن غالبية هذه المدارس تحتوى على حديقة أو حقل يمارس فيه نشاط الزراعة خارج المبنى المدرسى وجميع هذه المدارس تحتوى على مكتبات مدرسية ومختبرات خاصة بالكيمياء والأحياء والفيزياء وتحتوى المدارس الصناعية على العديد من الورش لممارسة الدروس العملية بها ، وجميع المدارس الثانوية تحتوى على ساحات عامة لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية (٥٥).

أما فيما يتصل بتوافر القوى البشرية العاملة فى التعليم الثانوى فلا يوجد عجز فى أى نوع من المعلمين .

بيد أن التعليم الثانوى بمختلف أنواعه يعتمد على المعلمين غير البحرينيين حيث تصل نسبة غير البحرينيين فى التعليم الثانوى العام إلى (٦٤,٢٪) بين الذكور و(٢٩٪) بين الإناث وفى التعليم الصناعى (٧٧٪) وفى التعليم التجارى (٨٢٪) بين الذكور و(٢٢٪) بين الإناث (٥٦) .

أما درجة تأهيل المعلمين فى التعليم الثانوى والتى تشير إلى جودة التعليم المقدم فإن البيانات الإحصائية تشير إلى أن ٤٪ منهم غير حاصلين على مؤهلات جامعية ، كما أن نسبة عالية من الحاصلين على مؤهلات جامعية لم يحصلوا على تأهيل تربوى (٥٤٪) بين الذكور و ٦٤٪ بين الإناث (٥٧) . وهذه النوعية تحتاج بلاشك إلى تأهيل تربوى حتى تستطيع تقديم نوعية مناسبة من التعليم .

وفيما يتعلق بعدد الطلاب لكل معلم ، فإن الاحصاءات التعليمية للعام الدراسى ١٩٩١/٩٠ (٥٨). تشير إلى أن عدد الطلاب والطالبات فى التعليم الثانوى (١٦٩١١) طالبا وطالبة . فى حين بلغ عدد المعلمين والمعلمات (١٤٠٠) معلماً ومعلمة ، وبذلك يكون معدل عدد الطلاب لكل معلم هو (١٢) . وهو معدل منخفض مقارناً بنظيره فى معظم الدول الأخرى .

بيد أن الاحصاءات التعليمية للعام الدراسى ٩١/٩٠ ، تشير إلى أن متوسط عدد الطلبة فى الفصل الدراسى فى مدارس التعليم العام حوالى (٣٣) طالباً فى مدارس البنين و(٣٤) طالبة فى مدارس البنات (٥٩) . وهى متوسطات تتمشى مع المتوسطات العالمية التى تتراوح ما بين ٢٥ ,٣٥ طالباً فى كل فصل .

١١- تحليل ومقارنة لأوضاع التعليم الثانوى فى الإمارات والبحرين :

بعد أن قدمنا عرضاً موجزاً عن واقع التعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين ، نحاول تفسير ما قدمناه فى ضوء العوامل المؤثرة فى تشكيل هذا التعليم .

تعتبر النظم التعليمية فى البلاد المختلفة نتائج الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى نشأت فيها ، وترجمة لأهداف المجتمع ، وتؤثر فيه - أى النظم التعليمية - وتتأثر به.

وفى هذا السياق فإن المجتمعات المعاصرة ، تتباين فى درجة تأثرها بهذه العوامل، وبذلك ، فإنها تتفاوت فى قدر ما تقدمه للتعليم الثانوى من مدخلات ، ومن ثم ، فإن نتاجاته ، تتأثر بهذا القدر ، باعتبار أن الإنتاجية التعليمية تمثل العائد أو المردود للمدخلات؛ بكمها ، ونوعها ، وكلفتها ، حيث أن التعليم يمثل أبرز جوانب الاستثمار البشرى فى هذا العصر .

ومن هذه المنطلقات فإن التعليم الثانوى ، يختلف من مجتمع إلى آخر ، وفقاً ، للظروف ، والامكانات ، والممارسات التربوية ، ومتطلبات المجتمع ، وتقبله لنتاجات هذا التعليم.

وإذا اتجهنا صوب الامارات العربية المتحدة والبحرين نجد أنهما دولتان نفطيتان حديثتا العهد بالثراء وبوفرة الاقتصاد ، والتحرر من الضغوط السياسية وقوى الاستعمار، وآخذتان بأسباب التقدم ، وأن حركة التعليم بهما قد مرت بظروف قاسية ، لا سيما خلال النصف الأول من القرن الحالى ، سواء من حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية أو النواحى الاجتماعية والثقافية .

ويمكننا - فى ضوء التحليل الكمى والكيفى وما نلمسه من أوضاع البلدين واتجاهات التعليم الثانوى فى عالمنا المعاصر - أن ننظر إلى التعليم الثانوى فى الإمارات والبحرين على النحو التالى :

يمتد التعليم العام فى الإمارات والبحرين على مدى إثنتى عشرة سنة من سن السادسة حتى الثامنة عشرة لاتشتمل على مرحلة الزامية نظراً لعدم وجود قوانين للإلزام فى البلدين ، وإن كانت دساتيرهما قد نصت على إلزامية التعليم فى المرحلة الابتدائية ، فإن بعض القيم الاجتماعية لازالت تحول دون تطبيق هذه القوانين وخاصة بالنسبة للإناث. والتعليم مجانى فى جميع المراحل .

ويشتمل السلم التعليمى العام فى الإمارات على ثلاث مراحل ، ويشابه السلم

التعليمى فى البحرين المرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية (٦-٣-٣) .

ومدة المرحلة الثانوية فى البلدين ثلاث سنوات من الخامسة عشرة حتى الثامنة عشرة ، إلا أن تنظيمها فى الإمارات يتباين عن تنظيمها فى البحرين حيث أن مدة الدراسة بالسنة الأولى فى التعليم الثانوى الأكاديمى بالإمارات عامه يعقبها تخصص فى السنتين التاليتين فى القسم العلمى أو القسم الأدبى ، أما فى البحرين فقد حدث تطوير فى تنظيم التعليم الثانوى بوجه عام ويمقتضاه ضعفت الثنائية بين الثقافتين العلمية والأدبية فى التعليم الثانوى ، وأصبحت هناك مقررات مشتركة وتخصصية وتخصصية إختيارية ، وإختيارية ، وقد تعددت مسارات التعليم الثانوى فى البحرين ، فى حين ظلت على ماهى عليه فى الإمارات .

ومن قبيل المناظرة ، فقد قامت السويد - على النطاق القومى - فى عام ١٩٧١ ، بضم جميع أنماط المدرسة الثانوية العليا معاً فى إطار مدرسة واحدة تعرف بالمدرسة " الثانوية العليا المتكاملة " (Gymnasie Skola) بحيث تجمع معاً التعليم الأكاديمى ، التعليم العام ، والتعليم التقنى والمهنى فى نفس التنظيم . وتهدف هذه الخطوة إلى إعطاء مكانة متساوية للتعليم الأكاديمى والتعليم العام ، والتعليم التقنى - المهنى ، وانطلاقاً من مبدأ أن التعليم الأكاديمى يجب أن يمهن (Vocationalized) . وأن التعليم التقنى - المهنى يجب أن يعمم (Generalized) . وفى إطار هذه المدرسة توجد ثلاثة قطاعات رئيسية للدراسة : قطاع المواد الأدبية والاجتماعية ، وقطاع المواد الاقتصادية والتجارية ، وقطاع المواد العلمية والتقنية. وفى كل من هذه القطاعات الثلاثة توجد مقررات أكاديمية وعامة ومهنية ، وتختلف هذه المقررات فى الطول من نصف عام حتى أربعة أعوام .

ويأخذ معظم الطلاب واحداً من (٢٢) مساراً دراسياً (Track study line) . أحد هذه المسارات يستغرق أربعة أعوام ، وأربعة منها تستغرق ثلاثة أعوام ، والسبعة عشر الباقية تستغرق عامين ، كما أن معظم المسارات لها أقسام فرعية (٦٠) . ويلاحظ أن ستة من هذه المسارات فى هذه المدرسة يغلب عليها الطابع الأكاديمى (من بين ٢٢ مساراً) . وتتضمن الدراسة فى كل منها أكثر من عشر مواد دراسية كما تدرس غالبية الطلاب فى هذه الشعب ثلاث لغات أجنبية.

ويسبب هذه التطورات فى بنية التعليم الثانوى فى السويد أصبح الطلاب الحاصلون على أعلى الدرجات فى المدرسة الإلزامية الشاملة - ومدتها تسع سنوات - يفضلون الالتحاق بمسارات غير تقليدية مثل التمريض والتكنولوجيا والالكترونات والزراعة . وتكون المفاضلة فيما بين الطلاب فى الالتحاق بأحد المسارات على أساس درجاتهم

فى المدرسة الإلزامية (٦١)٠

أما فى إنجلترا فقد تم تبنى إعادة تنظيم التعليم الثانوى على أسس شاملة كسياسة قومية ، واتخذت انجلترا وويلز نموذج المدرسة الشاملة ، لحل مشكلة تعدد أنماط التعليم الثانوى ، ومايترتب عليه من آثار (٦٢) ٠ ويتوقع أن تتركز الجهود فى المرحلة القادمة حول تعميم نظام المدرسة الشاملة بحيث يغطى جميع - أو معظم - المدارس الثانوية فى المملكة المتحدة ، وبحيث يواكب ذلك إحداث تغييرات أساسية فى مناهج المرحلة الثانوية ٠ ويتوقع أن تأخذ هذه التغييرات بعدين متكاملين ، الأول هوإحداث تغييرات أساسية فى تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والحاسوب ، والثانى هو الاعداد المهنى للعمل فى الحياة ، وذلك مع تركيز خاص على تعليم الطلاب لمهارات التعليم الذاتى وإتاحة الفرصة أمامهم - بصورة منظمة لممارستة (٦٣)٠

وتشير البيانات الاحصائية فى الامارات والبحرين إلى نمو كمى فى عدد المقيدين بالتعليم الثانوى وخاصة مع بداية الحقبة النفطية فى البلدين والتى انعكست آثارها الاقتصادية على التعليم ، إلا أن النمو الكمى فى الإمارات كان بمعدلات أكبر من البحرين فى السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب الوفرة الاقتصادية فى الإمارات عن البحرين٠ إلا أن النمو فى الامارات فى صالح التعليم الثانوى الأكاديمي على حساب التعليم الفنى والمهنى ٠

بيد أن نسبة المقيدين بالتعليم الثانوى فى الامارات تصل إلى حوالى (٣٤٪) من مجموع عدد السكان فى سن هذا التعليم ، فى حين بلغت فى البحرين (٤٧٪) ٠ وربما يرجع هذا التفاوت إلى أن الحركة التعليمية بدأت فى الامارات متأخرة عن البحرين ، وأن الكثافة السكانية فى البحرين أعلى من الامارات ، وذلك بسبب اتساع مساحة الامارات عن مساحة البحرين ٠ وقد أثر ذلك كله على نسبة المقيدين بالتعليم الثانوى فى البلدين ، وجاءت النسبة فى البحرين أعلى من الامارات ، وبالرغم من ذلك فإن المتغيرات المختلفة على خريطة الثقافة على المستوى المحلى فى البلدين وكذلك على المستوى العالمى تستدعى أن يكون هذا التعليم للجميع متمثلا هو الأمر بالنسبة للتعليم الابتدائي ٠ حيث أن هذا العصر وضع الانسان أمام « معرفة » ذات كم فلكى وذات نوعية مذهلة فى تعقيدها وثرائها ، مما يجعل من فكرة « الحد الأدنى » الواجب توافره فى ثقافة المواطن ينبغى أن يرتفع ليضم هذه المرحلة الثانوية أيضاً ٠(٦٤)

وقد تمثلت الصورة الرقمية للتعليم الثانوى فى الامارات والبحرين فى أن : التعليم الثانوى يتركز فى المدن الكبيرة فى البلدين ، وأن نصيب أبناء المدن يفوق نصيب أبناء

الريف والبادية فيما يختص بفرص التعليم الثانوى · وأن نصيب الإناث فى البلدين يفوق نصيب الذكور ، وقد يرجع ذلك إلى اشتغال الذكور بالأعمال التجارية الحرة والالتحاق بالمدارس العسكرية وقد بلغت نسبة المقيدين فى التعليم الفنى فى البحرين (٢٨.٢٪) فى حين تقل هذه النسبة كثيراً فى الامارات ، حيث تصل إلى (١.٥٦٪) ، وربما يرجع هذا التفاوت إلى أن المدارس الثانوية فى البحرين تقدم برامج متنوعة فى فروع متعددة ، بل وداخل المدرسة الواحدة ، مما جعل خريطة التعليم الفنى فى البحرين أكثر اتساعاً عن الامارات ، إضافة إلى أن التعليم الثانوى فى البحرين يقدم برامج تجارية للإناث ، فى حين لاتوجد مثل هذه البرامج بالامارات - كما يلاحظ ضعف الإقبال على التعليم الثانوى الصناعى فى البلدين وإن كان ذلك بدرجة أكبر فى الإمارات عن البحرين ، وقد يرجع ذلك إلى أن حركة التنمية الصناعية فى البلدين لازالت فى بداياتها وأن سوق العمل تعتمد على العمالة الماهرة الوافدة لرخص تكلفتها ، وأن القيم والتقاليد المتخلفة مازالت تلعب دوراً بارزاً فى تشكيل الاتجاهات السلبية نحو هذا النوع من التعليم فى البلدين بينما جعلت هذه الاتجاهات التعليم الأكاديمى العام يحظى بمكانة زائدة واهتمام كبير ومازال يتمتع بميزات تفضله عن أنواع التعليم الثانوى الأخرى ، وهذا يتنافى مع مبدأ ديمقراطية التعليم فى بعديه الكمى والكيفى · وسوف يترتب على ذلك وجود فائض من متخرجى الثانوى الاكاديمى الذين لايجدون لهم مكانا فى مؤسسات التعليم العالى ويضطرون إلى مباشرة المهن المختلفة بعد تخريجهم دون أن تؤهلهم المدرسة الثانوية العامة لذلك ·

ومن قبيل المقارنة ،فإن التعليم الثانوى الأكاديمى العام فى اليابان وطبقا لاحصاءات عام ١٩٨٧ ، يضم (٧٣٪) من الطلاب ، فى حين يلتحق بالتعليم الثانوى الفنى (تجارى - صناعى - تربية أسرية - زراعى - تمريض - صيد أسماك) حوالى (٢٧٪) (٦٥) : وفى بلد نام مثل كوريا الجنوبية يلتحق بالتعليم الثانوى الأكاديمى حوالى (٦٠٪) من الطلاب ، فى حين بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى والمهنى (٤٠٪) ، ويعتبر العصب الحيوى الذى يغذى الصناعة بالقوى البشرية اللازمة على مستوى العمالة الفنية (٦٦)·

وعلى ذلك يمكن القول بأن التعليم الثانوى فى الامارات والبحرين برغم مايحظى به فى الوقت الحاضر من تنوع بين مدارسه وبرامجه المختلفة عامة وفنية (صناعية وزراعية وتجارية) أو فى داخل المدرسة الثانوية العامة ، إلا أن ذلك التعليم لايزال تعليما نظريا ، أكثر من كونه تعليماً تطبيقيا ، ويوجه أكبر همه لزيادة أعداد المدارس وزيادة نسبة طلاب

التعليم الثانوى العام على حساب التعليم الفنى الذى تحتاجه البلدان فى نهضتها الاقتصادية لتوفير العمالة الماهرة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتشير البيانات الاحصائية التعليمية فى البلدين الى وجود تشابه فى إقبال الفتاة على التعليم حيث تتراوح نسب المقيدات بالتعليم الثانوى بين (٥٤٪) فى البحرين ، (٥٨ر٨٪) فى الامارات . وهذه النسب تدل بالفعل على مدى إقبال الفتاة فى البلدين على التعليم .

وقد يكون أحد أسباب هذا الإقبال هو أن التعليم يحقق للمرأة الاحساس بالكيان الاجتماعى والاقتصادى والاحساس بقيمة الذات والشعور بالتكافؤ مع الرجل والقدرة على تحمل المسئولية . وذلك كله كان مفتقدا الى حد كبير قبل الحقبة النفطية .

بيد أنه يوجد اختلاف بين البلدين فى أن فرص التعليم الثانوى الفنى متاحة أمام الفتاة البحرينية فى حين أنها غير متاحة أمام الفتاة الاماراتية بالرغم من تشابه القيم والعادات والتقاليد فى البلدين . ويدل ذلك على مرونة السياسة التعليمية فى البحرين ومراعاتها لمتطلبات التنمية وإحتياجات المجتمع الى حد ما عما عليه الوضع فى الامارات. إضافة الى أن هذا الاختلاف يدل على أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والاناث فى البحرين اكثر اتساعا عما عليه الوضع فى الامارات .

والصورة الثانية تظهر فى أن نسبة المقيدين المواطنين فى القسم العلمى بالامارات بلغت حوالى (٤٣.٦٪) بين الذكور و (٣٧.٤٪) بين الإناث ، فى حين تصل هذه النسب فى البحرين إلى (٥٦.٤٪) و (٤٨.٨٪) .

وبذلك تتشابه الدولتان تقريبا فى وجود اتجاه قوى لدى طلاب التعليم الثانوى فيهما لاختيار القسم الأدبى ، وقلة أعداد من يلتحقون بالقسم العلمى كما تتفقان أيضاً فى إختلاف نسبة المقيدين بالقسم العلمى بين الذكور والاناث .

ويفسر هذا الطلب المستمر على الدراسات الأدبية فى البلدين . على أن دراسة الآداب أكثر سهولة من دراسة العلوم والرياضيات وذلك من وجهة نظر الطلاب وأولياء أمورهم ، وإن كان فى ذلك شىء من الحقيقة ، حيث أن محتوى مناهج العلوم والرياضيات وكتبهما – فى البلاد العربية بصفة عامة – تكتنفها كثير من المشكلات التربوية ، وأن أساليب تدريسهما نظرية أكثر من كونها تطبيقية ، وقد أدى ذلك وغيره ، إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو دراسة العلوم والرياضيات ومنذ المرحلة الابتدائية ، مما جعل العديد من الطلاب يتجهون نحو الدراسة الأدبية.

وثمة تفسير لتباين هذه النسب بين الامارات والبحرين ، مؤداه أن الشباب فى

البحرين – ومنذ فترة – أصبحوا يسعون إلى الحصول على درجات علمية فى العلوم الطبيعية والتطبيقية ، عندما لاحظوا أن البطالة أكثر ارتفاعاً بين الحاصلين على درجات علمية فى الآداب ، وهذا مايحدث الآن فى الامارات ، وخاصة بعد تدهور الأسعار العالمية للنفط كمصدر رئيسى للدخل القومى . أما السبب الآخر ، فهو أن وزارة التربية والتعليم فى البحرين ، توجه شباب المرحلة الثانوية نحو الدراسات الطبيعية ، وفقاً لحاجات التنمية ، فى حين أن ذلك الأمر لم يحدث بعد فى الامارات فمازال الطالب يتمتع بحرية كبيرة فى اختيار نوع الدراسة بالثانوى . أما السبب الثالث فهو أن الشباب فى البحرين يدفعون نفقات التعليم الجامعى ، وهذا يجعلهم أكثر حرصاً على اختيار الدراسة التى تجعلهم أكثر قابلية للاستخدام ، والدراسات الطبيعية والتطبيقية الجامعية تؤهل لذلك. ومن ذلك كله تتضح أهمية مشكلة الاقبال على الدراسات الأدبية – خاصة فى الامارات والتى تقتضى توجيه الطلاب لدراسة التخصصات العلمية التى يحتاجها سوق العمل بعد تخرجهم من مرحلة التعليم الجامعى والعالى .

ومن هنا فإن البلدين يتشابهان فى أن تنمية الموارد البشرية فيهما مازالت تتم بمعزل عن متطلبات التنمية من الأطر البشرية المؤهلة ، وربما فى اتجاه معاكس تماما لذلك فيوجد توسع كمى ونموخطى مستمر فى التعليم الأكاديمى يفوق بكثير ماهو فى التعليم الفنى والمهنى ، مما جعل المدارس الثانوية الاكاديمية تزج باعداد كبيرة الى الجامعات وفى التخصصات النظرية التى أصبح خريجوها اكثر من الاحتياجات الفعلية بينما تشتد الحاجة الى العمالة الماهرة والتقنية فى شتى مجالات التنمية ، مما جعل قطاعات الانتاج والخدمات فى البلدين تعتمد على العمالة الوافدة ، ذات الثقافة المتناقضة مع الثقافة العربية الاسلامية مما يؤثر سلبا على هوية الانسان العربى الخليجى ويؤدى الى تشويه قيمه ومعاييره الأخلاقية وانسلاخه عن قيمه الأصيلة . وفى الوقت نفسه فإن عدم مقدرة النظام التعليمى على توفير احتياجات التنمية من الأطر البشرية ، هو تعبير عن أن السياسة التعليمية لم توجه فى البلدين نحو بناء قاعدة انتاجية قوية قادرة على استمرارية العمل والعطاء ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا فى الامارات عن البحرين .

وإضافة الى كل ذلك فقد أصبح العمل الذى يتاح للشباب – وخاصة فى الامارات – فى أغلب الأحيان لايلتقى مع استعداداتهم وخبراتهم وميولهم وتطلعاتهم بل ربما يتعارض معها ، ومن ثم يصبح العمل بالنسبة لهم نشاطا ثقيلاعلى النفس وغريبا عنها ، يمارسونه دون رغبة ومن ثم لايصبح جزءا من الانسان يحقق ذاته وانما هو نشاط من أجل الحصول على الأجر ، وليس من أجل الاستمتاع به ، أو الرغبة فيه .

أما فيما يتعلق بمؤشرات الكيف فى التعليم الثانوى فى الإمارات والبحرين ، فمن الملاحظ أن أهداف هذا التعليم فى البلدين تعكس فهماً فلسفياً وتربوياً لطبيعة الأهداف التعليمية ، فتنسجم مع طبيعة المجتمع وخصائص المتعلم وطبيعة العملية التربوية ذاتها . واتجاهات العصر . وإن كان هناك تباين فى صياغة الأهداف التعليمية فى البلدين فإن جوهر الأهداف يتشابه بشكل كبير . ويرجع ذلك كله إلى أنهما بلدان يتفقان فى فلسفتهما الاجتماعية ، ويأخذان بالاتجاهات التربوية المعاصرة ، سعياً وراء تجديد وتطوير التعليم فيهما ، من أجل اللحاق بركب الحياة المعاصرة . ورغم كل ذلك فإن صياغة الأهداف شىء والالتزام بتنفيذها ، وتوفير الموارد والامكانات والطرق والأساليب اللازمة لها ، شىء أخر .

ونظمنا التعليمية العربية ، تنجح فى الجانب الأول ، وتخفق فى الجانب الآخر . مما يجعل الأهداف تقتصر فى الغالب والأعم على مجرد تزويد الطالب بقدر من المعلومات يكون فى حاجة إليه فى مرحلة التعليم العالى ، أما النموالمتكامل للشخصية ، فإنه إن تم جانب منه فإنه يتم عرضا وبدون فلسفة واضحة .

وبذلك يمكن القول بأن أهداف التعليم الثانوى فى البلدين قاصرة عن مسايرة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى الامارات والبحرين لأنها أهداف تستند على أساس الفصل بين الإعداد للتعليم العالى والإعداد للحياة المنتجة وليس على أساس التكامل فيما بينهما .

بيد أنه يوجد اختلاف فى سياسة القبول بالتعليم الثانوى فى الإمارات والبحرين فالامارات تأخذ بسياسة الباب المفتوح فى القبول بالتعليم الثانوى وخاصة بعد إلغاء امتحان الشهادة الاعدادية وليست هناك سياسة للقبول تتفق وإحتياجات خطط التنمية المجتمعية ، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود مدارس ثانوية فنية أو مهنية فى مختلف إمارات الدولة بجانب المدارس الثانوية الأكاديمة التى شغلت على خريطة التعليم مساحة كبيرة ، فى حين شغل التعليم الفنى مساحة هامشية وبالتالى حتمت الضرورة قبول أكثر من (٩٨٪) من خريجى المدرسة الإعدادية بالمدرسة الثانوية الأكاديمى وانتفى الغرض من وجود معايير للقبول بمختلف أنواع التعليم الثانوى ، بل ومن امتحان الشهادة الاعدادية ذاته ، والذى ندعوا إلى إعادة النظر فيه لأن الغاءه ربما قد أثر سلباً فى نتاجات المدرسة الاعدادية . أما فى البحرين فيتم القبول طبقاً لاحتياجات الدولة فى المجالات المختلفة ، بحيث يحدد لكل فرع من فروع التعليم عدد من الطلاب حسب خطة الوزارة التى تعدها إدارة الخطط والبرمجة ، ويقبل الطلاب فى البرامج المختلفة بالتعليم

الثانوى وفقاً لدرجاتهم فى إمتحان الشهادة الاعدادية ورغبتهم الشخصية .

وفيما يتعلق بخطط الدراسة فى المدرسة الثانوية بالامارات والبحرين ، فيوجد تباين حيث تأخذ المدرسة العامة فى الامارات بنظام التشعيب إلى قسمين بعد السنة الأولى : القسم العلمى والقسم الأدبى وتنتهى الدراسة بها بامتحان الثانوية العامة . أما فى البحرين فتتشعب الدراسة إلى ثمانى مسارات : علمى - أدبى - تجارى - صناعى - فندقة - أنسجة وملابس - ثروة زراعية وحيوانية - طباعة . وتسير الدراسة وفق نظام المقررات والساعات المعتمدة ، وهو نظام يراعى الفروق الفردية ، كما يتيح الفرصة لانتقال الطالب من فرع إلى آخر نتيجة وجود جذع مشترك من مواد الثقافة العامة بين مختلف الفروع ، وهو نظام يسمح بالتوسع فى المستقبل حيث يمكن إضافة فروع أو مقررات دراسية جديدة تواكب التقدم العلمى والتكنولوجى ، إضافة إلى أنه نظام يساعد على استثمار الطاقات والامكانات البشرية والمادية أفضل استثمار ممكن .

يبد أن الفاقد أو المهدور فى التعليم الثانوى - بسبب الاستبقاء - فى الامارات يزيد عن البحرين ، وتتشابه الدولتان فى أن معدلات الرسوب بين الذكور أعلى من الإناث. ويرجع ذلك إلى تشابه القيم والعادات والتقاليد التى تحد من خروج الفتاة بعد وقت الدوام المدرسى مما يوفر لها مزيدا من الوقت للدراسة ومراجعة الدروس المدرسية ، وأن معدلات الرسوب فى التعليم الفنى فى الامارات أعلى من البحرين ، وربما يرجع ذلك إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية فى البحرين عن الامارات مما يتيح فرصاً للعمل أمام خريجى التعليم الفنى فى البحرين أكثر من الإمارات وبذلك يحرص طلاب التعليم الفنى فى البحرين على النجاح فى الدراسة ومن ثم العمل . وأن معدلات الرسوب فى التخصصات الأدبية تزيد عن الدراسات العلمية ، ولانجد لذلك تفسيراً ، إلا أن الدافعية نحو التعلم لدى طلاب العلمى أعلى منها لدى طلاب الأدبى . وفى كل الأحوال فإن مشكلة الرسوب والتسرب فى التعليم الثانوى تمثل هدرا فى التعليم لايمكن الاستهانة به حيث أن معدل تكلفة الطالب فى هذه المرحلة مرتفع نسبيا ، وهو يتضاعف ربما الى ثلاث مرات فى التعليم الفنى .

أما فيما يتعلق بنمط الإدارة التعليمية ، فيوجد تشابه بين البلدين حيث أنهما يأخذان النمط الإدارى المركزى فى التعليم ، فوزارتا التربية والتعليم فى البلدين هما الجهتان المسئولتان عن تنظيم وتنفيذ السياسة التعليمية . كما توجد إدارة للتعليم الاعدادى والثانوى فى وزارة والتعليم فى كل من البلدين . إلا أن الامارات يوجد بها مناطق تعليمية تتبع وزارة التربية والتعليم وهى السلطة التعليمية المباشرة بالنسبة لمدير

المدرسة ، أما فى البحرين فإن إدارة التعليم الاعدادى والثانوى ومقرها وزارة التربية والتعليم بالبحرين هى السلطة التعليمية المباشرة بالنسبة لمدير المدرسة ، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن مساحة الإمارات أكبر من مساحة البحرين ، مما اقتضى وجود مناطق تعليمية فى الامارات وعدم وجودها فى البحرين ، وبذلك يكون لعامل الجغرافيا أثره فى نمط الإدارة التعليمية ٠

بيد أن التنظيم الادارى للمدرسة الثانوية فى الامارات يشابه التنظيم الادارى للمدرسة الثانوية فى البحرين ، كما أن نمط الادارة المدرسية فى البلدين متشابه إلى حد كبير من حيث ضعف مشاركة الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور ، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه أغلب الدراسات إلى أن نظم التعليم العربية هى نظم معادية للمشاركة ، وتدعم نمط التربية التسلطية (٦٧) ٠ وربما يرجع ذلك إلى أن الآباء ينظرون للمدرسة نظرتهم لمؤسسة تملكها الدولة ولا شأن لهم فى وضع أهدافها وسياستها وتخطيط العمل بها ٠

ومن قبيل المناظرة فإن الادارة المدرسية بالولايات المتحدة الأمريكية تشرك التلاميذ فى تحمل مسئولية إدارة مدارسهم ، وتقدم لهم الخدمات الاجتماعية المختلفة وتوجههم تعلمياً ومهنياً وأخلاقياً واجتماعياً وروحياً ونفسياً وذلك من خلال مجلس الطلبة وهو هيئة ينتخبونها لتمثيلهم فى كل الأمور الهامة التى تتعلق بهم وبالمدرسة ٠ وهو بهذا يشبه مجلساً نيابياً ديمقراطياً ٠ وتعتبر مجالس الآباء والمعلمين من أهم الوسائل لتحقيق التعاون بين المدرسة والمجتمع ٠ وتقوم هذه المجالس فى أغلب الجهات بواجبها ، فتوضح عمل المدارس للمجتمع ، كما توضح حاجات المجتمع للمدارس ٠ ومعنى ذلك أن شئون الإدارة المدرسية ليست مركزة فى يد سلطة واحدة ٠ ويرجع ذلك إلى أن المجتمعات المحلية هى التى تقوم بانشاء المدارس والانفاق عليها ، وبالتالى فى وضع أهدافها وخطط العمل بها ، بل وتشارك فى تنفيذ كثير من عملياتها ٠ وكان من نتائج هذا النظام أن اشترك مديرو المدارس ومدرسوها فى تعريف المجتمع المحلى بما يدور فى المدرسة ٠ والاستعانة بإمكانات المجتمع المحلى المادية والبشرية فى تحسين العملية التربوية (٦٨)٠

وفى السويد يوجد فى المدارس الثانوية العليا مجالس مشتركة (goint councils) تضم : المدير / المديرة ومعلمين وطلاب ، ولها وظيفة استشارية فى الشئون المتعلقة بالمدرسة (٦٩)٠

أما فيما يتعلق بنظم التقويم فى الامارات والبحرين فيتشابهان بشكل عام على أساس إعطاء درجة للتقويم المستمر وتمثل ٥٠٪ من التقدير النهائى للطالب فى الفصل الدراسى ، ويخصص لامتحان نهاية الفصل ٥٠٪ ٠ كما أن نظامى التقويم فى البلدين

يتشابهان فى أن امتحان الشهادة الثانوية يعقد على المستوى القومى . إضافة إلى أنها نظم تقتصر على تقويم التحصيل وتهمل تقويم الجوانب الوجدانية ، رغم أن الجوانب القيمية تحتل مكاناً فى أهداف التربية فى البلدين كما أنها نظم فى حاجة كبيرة للاختبارات التحصيلية والتشخيصية المقننة فى جميع المواد الدراسية.

وفيما يتصل بالامكانات المادية والطاقات البشرية المتاحة فى التعليم الثانوى فى كل من الامارات والبحرين ، يتبين وجود تشابه بينهما فى وفرة الامكانات المتاحة ، حيث أن جميع مدارسه مملوكة للحكومة فى البلدين وحالتها بصفة عامة جيدة ، ويرجع ذلك إلى الوفرة الاقتصادية التى تعيشها البلدان وخاصة بعد الحقبة النفطية.

بيد أن التعليم الثانوى فى البلدين يعتمد على معلمين عرب من جنسيات مختلفة ، وتصل نسبتهم فى الامارات (٩٣٪) للذكور و (٧٨٪) للإناث ، فى حين تصل فى البحرين إلى (٦٤.٢٪) بين الذكور و (٢٩٪) بين الإناث . وتدل هذه النسب على وجود عزوف بين المواطنين فى البلدين عن الاشتغال بالتدريس إلا أن العزوف أكثر وضوحاً فى الامارات عن البحرين ، ويدل ذلك على ضعف المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمعلم فى البلدين . كما يلاحظ من هذه النسب أن المرأة المواطنة تشغل مساحة أكبر من الرجل على خريطة العمل فى التعليم الثانوى ، ويرجع ذلك إلى أن العمل فى مجال التدريس بالنسبة للمرأة الخليجية ينسجم مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التى ترى أنه كلما عمل العنصر النسائى بعيداً عن الجنس الآخر ، توفرت السلامة ، درءاً لشبهات الخلق والسلوك .

وبذلك فإن البلدين يتشابهان فى أن التعليم الثانوى فيهما يعتمد بشكل رئيسى على معلمين غير مواطنين ، والأصل أن يكون المعلمون من المواطنين لأن ذلك يسهل عملية الاتصال والتفاعل بينهم وبين الطلاب ، بشرط أن يتم إعداد هؤلاء المعلمين بشكل يساعد على تحقيق أهداف التعليم الثانوى .

أما بالنسبة لمتوسط عدد الطلاب للمعلم الواحد فى الامارات والبحرين فهو (١٤) و(١٢) على الترتيب (٧٠) وربما يرجع ارتفاع المعدل فى الامارات عن البحرين إلى تطبيق نظام المقررات والساعات المعتمدة فى البحرين والذى يتطلب عدداً أكبر من أعضاء الهيئة التدريسية . وبصفة عامة فإن هذه المعدلات أقل مما هو عليه الوضع فى معظم دول العالم ، وعلى سبيل المقارنة فإن هذا المعدل وصل إلى (١٩) و (٢٠) فى الولايات المتحدة الأمريكية (٧١) واليابان على الترتيب ، فى حين وصل فى السويد إلى (١٥) (٧٢). أما فى كوريا الجنوبية كبلد نام فقد وصل هذا المعدل إلى (٢٨) طالباً لكل

معلم (٧٣) ٠

أما كثافة الفصل الدراسي فى الامارات والبحرين والتى تعبر عن نوعية التعليم فهى ، على التوالى ، (٢٧) و (٣٤) وهى نسب تتفق مع النسب العالمية والتى تتراوح بين ٢٥- ٣٥ طالباً فى كل صف دراسى ويعود السبب فى انخفاض كثافة الفصول فى الامارات والبحرين إلى كفاية المخصصات المالية للتعليم ومع أن هذه النسب فى البلدين تتيح فرصاً للعمل مع المجموعات الصغيرة من الطلاب ، ومع الطلاب بصورة فردية إلا أن الواقع يؤكد أن التعليم الجماعى بشكله التقليدى هو النمط التعليمى السائد داخل الفصول الدراسية٠

ومن هنا فقد تبين لنا أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على واقع التعليم الثانوى فى الإمارات والبحرين ٠

١٢- توصيات ومقترحات الدراسة :

يمكننا فى ضوء متابعتنا للمؤشرات الكمية والكيفية لتطور التعليم الثانوى فى الإمارات وفى عصرنا الحالى ، أن نتصور بعض مجالات وجوانب التطور المستقبلى ٠ فإذا افترضنا ثبات حالة الاستقرار السياسى والوفرة الاقتصادية وبعض التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فى هذه الآونة ، فيمكن أن نتصور أن تطور التعليم الثانوى سينبع من مصدرين : التطورات النوعية فى التعليم على المستوى العالمى ، والتغلب على المشكلات الحالية فى هذا النوع من التعليم ٠

أما عن التطورات النوعية فى هذا التعليم على المستوى العالمى ، فإنها ستتأثر بالتعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى يتوقع أن يحدث نظامها التعليمى تأثيراً هاماً فى نظام التعليم فى العالم ، وخاصة بعد زوال ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى أو الدول الاشتراكية والتى كانت تعطى للتربية البوليتكنيكية مكانة بارزة فى أنظمتها التعليمية ٠

وعندما نحاول إعطاء صورة إجمالية لهذا التغيير المتوقع ٠ فإن مضمونه يتعلق بإدخال تعديلات أساسية على نظام التعليم تتناسب مع عصر التكنولوجيا (تكنولوجيا المعلومات) والتى سيمتد تأثيرها إلى بعض المفاهيم الأساسية فى التربية ٠ فنظم التعليم الثانوى الحالية فى البلاد العربية بصفة عامة ورغم التعديلات التى أدخلت عليها فهى مبنية – فى الغالب – على أسس تناسب الثورة الصناعية الأولى ، وليس الثورة الصناعية الثالثة التى تعيشها بعض دول العالم منذ عدة سنوات ٠ وإذا حاولنا وضع تصور مباشر

عن بعض مجالات التجديد ، فإننا قد نشير إلى تعليم الرياضيات الحديثة والعلوم والحاسوب – فى بعض الدول العربية – والعلاقة بين المدرسة والمجتمع .

أما إذا انتقلنا إلى بعض مجالات التطوير فى التعليم الثانوى فى الإمارات فى ضوء بعض التوجيهات العالمية المعاصرة فى التربية ، فإن الأشكال والأساليب التى يمكن أن تتم بها ومدى عمق التغييرات بها إنما يتوقف على العديد من العوامل ، منها مايتصل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى الإمارات العربية المتحدة ، ومايتصل بالأوضاع العالمية والتطورات الحادثة فى التعليم الثانوى على المستوى العالمى.

وفوق هذا كله هناك شعور عام فى الإمارات بأهمية المحافظة على وحدة الاتحاد وتحقيق المساواة بين أفراده فى الفرص التعليمية ، وأهمية ذلك فى تحقيق الأمن والاستقرار وحياة أفضل للجميع ، خاصة فى مجتمع تم بناؤه – بصورة رئيسية – على التفاعل بين عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة ووحدة المصير المشترك .

وفى هذا السياق وفى إطار المنطلقات السابقة يمكن صياغة التوصيات والمقترحات التالية:

١- صياغة فلسفة تربوية واضحة للتعليم الثانوى تحدد الأهداف وترسم الخطط التى تكفل تحقيق الفاعلية للتعليم الثانوى ، وتمكينه من إعداد الطلاب لميادين أوسع فى الحياة ، بدلامن اعتباره مرحلة دراسية تؤدى الى مابعدها من مراحل دراسية عالية .

٢- تطبيق مفهوم التعليم الشامل بما يتضمنه من اندماجية التخصصات وإعادة تنظيم بنية التعليم الثانوى بما يسمح بهذا الاندماج فى وقت يسير ، وبمعنى آخر استبدال نظام المدرسة الموازية بالنظام الشامل ، وأن يلقى التدريب العلمى مكانة مساوية للتعليم النظرى (الأكاديمى) ، فالجمع بين الجانب النظرى والجانب العملى يحفز ويقوى الاهتمام بالدراسة النظرية .

٣- اتخاذ سياسات بديلة تؤدى إلى إحداث توازن بين البرامج الأكاديمية والفنية والمهنية .

٤- مراعاة البرامج الفنية والمهنية التى يقدمها التعليم الثانوى الفنى . لظروف البيئة وحاجات المجتمع من المهن الماهرة والمتوسطة . وذلك بايجاد تخصصات فى اعمال التنقيب عن النفط ، والصناعات البتروكيماوية ، والصناعات الغذائية ، وصيد الاسماك وحفظها ، والطباعة والتجليد والنشر ، واصلاح الآلات الزراعية وغير ذلك . مع توفير الامكانات المادية والبشرية

لهذه التخصصات .

٥- تدريب طلاب البرامج الفنية والمهنية فى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، بما يعزز الارتباط بين المدرسة وعالم العمل ، ويسهم فى إصلاح مناهج التعليم الفنى من وقت لآخر .

٦- ربط محتوى المناهج الدراسية فى التعليم الثانوى بحاجات التلاميذ ومشكلات المجتمع .

٧- ادخال التربية التقنية فى المراحل التعليمية التى تسبق التعليم الثانوى بما يساعد على تكوين اتجاهات ايجابية نحو التعليم الفنى والمهنى .

٨- إنشاء مدارس ثانوية فنية فى المدن المتوسطة والصغيرة بهدف توفير الفرص المتكافئة لأبناء هذه المدن مع القيام بحملات توعية شاملة ومستمرة لتوضيح مفهوم التعليم الفنى ، وحاجة سوق العمل لمتخرجيه.

٩- إنشاء مدارس ثانوية فنية للفتيات تتوافر فيها التخصصات الفنية المناسبة لطبيعة الفتاة ، وتشجيعها على الانخراط فيها .

١٠- التخلص من أساليب التعليم والتعلم القائمة على التلقى ، مع توفير مشاركة الطالب فى الوصول إلى المعرفة ، والعمل على تنمية القدرات التحليلية والابتكارية والبحثية لدى الطلاب .

١١- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة فى عمليات التعليم والتعلم والتطور فى إنتاج المواد التعليمية بأنواعها ، وتطوير أساليب وأدوات التقويم ، وذلك جنباً إلى جنب مع التطور فى البحث التربوى .

١٢- إعطاء عناية خاصة للتوجيه والارشاد المهنى والرعاية النفسية والتعليمية للطلاب ، واعتبار المرحلة الاعدادية مرحلة ملاحظة وكشف عن قدرات الطلاب ومواهبهم حتى يتسنى توجيههم الى أنواع التعليم الثانوى الذى يلائمهم .

١٣- تدريس مادة الحاسوب فى جميع المدارس الثانوية ، مع استخدامه فى التعليم والتعلم .

١٤- تشعيب التعليم الثانوى العام إلى عدة شعب مثل : الرياضيات والفيزياء - الكيمياء والأحياء - اللغات الحديثة - الاقتصاد والأعمال المكتبية - السكرتارية - الشئون القانونية - التربية الأسرية - الشعبة التقنية.

ويمكن أن يتم ذلك داخل المدرسة الثانوية العامة الحالية وضمن فكرة التعليم

العام ، فهو لا يعنى تعليماً واحداً للجميع .

وهذا التشعيب ينبنى على مقررات مشتركة يدرسها جميع الطلاب ، ومقررات تخصصية إجبارية واختيارية ، ومقررات اختيارية . بما يصف التعليم الثانوى بالمرونة ، ومراعاة الفروق ، وتلبية حاجات المجتمع ، وهى اعتبارات ديمقراطية واجتماعية .

١٥- ربط سياسات القبول فى التعليم الثانوى بحاجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لخطط التنمية الشاملة ، وبما يجعله قادراً على القيام بوظيفته الأساسيه وهى المساهمة فى تحقيق التنمية .

١٦- تحسين المكانة الاجتماعية للأطر الفنية بما يتناسب وأهميتها ومنح طلابها المحفزات المادية والمعنوية وتسهيل التحاقهم بالكليات التقنية العليا والكليات الجامعية ذات الصلة بتخصصاتهم .

١٧- إعادة صياغة العلاقة بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وإدارة المدرسة الثانوية . بما يضمن مشاركة أولياء الأمور فى تسهيل مهام الادارة المدرسية .

١٨- تحسين أساليب تدريس العلوم والرياضيات ، وتخليص محتواهما من الحشو والتكرار ، والاهتمام بالجوانب التطبيقية ، بما يسهل فهمهما على التلاميذ ، وذلك فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية .

١٩- أن يعقد امتحان لنهاية المرحلة الاعدادية على مستوى المناطق التعليمية .

٢٠- تحسين مكانة المعلم المهنية والاجتماعية والاقتصادية ، بما يشجع المواطنين - وخاصة الذكور - على الاشتغال بمهنة التعليم .

٢١- الاهتمام بتدريب المعلم أثناء الخدمة ، بما يرفع من مستوى كفايته العلمية والمهنية.

٢٢- تعميم نظام المدرس الأول فى جميع المواد الدراسية ، حتى يتمكن مدير المدرسة من متابعة واجباته الفنية بمعاونة المدرسين الأوائل بالمدرسة.

٢٣- تعزز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ببعديه الكمى والكيفى وخاصة فى المناطق الريفية والنائية وبين الذكور والاناث .

٢٤- إجراء دراسات تربوية علمية حول ظاهرة العزوف عن التعليم الفنى والمهنى ، والرسوب بين الطلبة المواطنين - وخاصة الذكور - فى التعليم الثانوى

الأكاديمى ٠

بعد هذا العرض للملامح الأساسية للتعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين وفى سياق العوامل الثقافية فى كل من البلدين ، ثم مقارنة النظامين فى إطار الاتجاهات العالمية المعاصرة السائدة فى هذا النوع من التعليم فقد أصبح أمام الامارات بدائل متعددة لتطوير هذا التعليم ٠ لكن اختيار البديل ينبغى أن يلائم ظروف وحاجات المجتمع الإمارتى ٠ ولا بأس من الأخذ بالبديل على نطاق تجريبى محدود فى البداية بحيث يمكن التوسع فيه على ضوء ما تكشف عنه التجربة العلمية ٠

وأخيراً فإنه يبدو لنا ، أن هذه التصورات المستقبلية لاتتعارض مع التطورات المتوقعة على المستوى العالمى ، كما أن لها بعض الجذور فى الواقع الحالى للتعليم الثانوى فى الإمارات العربية المتحدة ٠ إضافة إلى أن هذا التعليم يملك من الطاقات والخبرات البشرية والامكانات المادية مايؤهله للتطور فى ركب الحركة التعليمية المعاصرة٠

بيد أن حجم ومدى وصورة هذه التعديلات سيتوقف على حركة القوى الاقتصادية العالمية الجديدة ، وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الإمارات العربيةالمتحدة٠

الهوامش

١- فهمي ، محمد سيف الدين . المنهج في التربية المقارنة ، القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص ١١٣ .

٢- صالح ، أحمد زكي . الأسس النفسية للتعليم الثانوي ، القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٥٩ . ص ٢٢ .

٣- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم . نشرة إحصائية التعليم ٩٠ / ١٩٩١م.

٤- نجم ، أحمد حافظ . التعليم الجامعي والعالي - تطويره وحل مشكلاته - مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد الخامس عشر ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٧ .

٥- خطيب ، أحمد . التعليم الجامعي في الوطن العربي - التحديات والبدائل المستقبلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة - العدد السادس ، السنة السادسة ، (يونيو ١٩٩١ - ص ص ٢٠١ - ٢٣٠ .

٦- يوسف ، عبد القادر . الحاجة إلى تأسيس مراكز تربوية إبداعية في الوطن العربي - التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية - العدد السادس والثلاثون - السنة الثامنة عشر - أيلول (سبتمبر) : كانون الأول (ديسمبر ١٩٨٥) ص ص٧-١٥.

٧- مرسي ، محمد منير . التعليم العام في البلاد العربية . دراسة مقارنة ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤٤ .

٨- يتشابه السلم التعليمي في الامارات العربية المتحدة والبحرين وهو ٦ -٣-٣ ، ويبدأ التعليم الابتدائي في البلدين من سن السادسة.

٩- عبيد ، أحمد حسن . فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسات التربوية : دراسة مقارنة - القاهرة الانجلو المصرية ، ط ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٨ .

١٠- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم . نشرة إحصائية التعليم ١٩٩١/٩٠ م.

١١- حديث لوزير التربية والتعليم : صحيفة الاتحاد - العدد (٨٢٧) السنة الخامسة عشر - الخميس ٢ يناير ١٩٩٢ م ، ص ٤.

١٢- دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم : الأطلس المدرسي ، ط ٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢٢ .

١٣- وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المجموعة الاحصائية - العدد الرابع عشر ١٩٩١م .

١٤- منتدى الفكر العربي : مستقبل النظام العالمي وتجارب وتطوير التعليم . عمان : منتدى الفكر العربي ١٩٨٩ ، ص ١٤٨ .

١٥- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم : نشرة إحصائية - التعليم ٩٠ /١٩٩١ م .

١٦- بلال ، محمد بلال . التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين وللمواطنين في دولة الامارات العربية المتحدة - سنة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ في دراسات في مجتمع الامارات - الجزء الأول - الشارقة - ١٩٩٠ - ص ٣٠.

١٧- مرسى ، محمد منير : التعليم العام فى البلاد العربية - دراسة مقارنة - القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ٢٩٨ .

١٨- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم ، قسم الاحصاء ، نشرة إحصائية التعليم ١٩٩١/٩٠م.

١٩- جامعة الامارات العربية المتحدة ، إدارة القبول والتسجيل ، النشرة الاحصائية للعام الجامعى ١٩٩١/٩٠م .

٢٠- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم : دليل الموجه التربوى ، ١٩٨٩ ، ص ١١.

٢١- المرجع السابق : ص ١٣.

٢٢- دولة الامارات العربية المتحدة وزارة التربية والتعليم ؛ لائحة التقويم والامتحانات للمرحلتين الاعدادية والثانوية ، قطاع التخطيط والتقويم ، إدارة التقويم والامتحانات ، ٩١ /١٩٩٢م .

٢٣- مرسى ، محمد منير : التعليم العام فى البلاد العربية - دراسة مقارنة - مرجع سابق ، ص ٢٤٨.

٢٤- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم : لائحة التقويم والامتحانات للمرحلتين الاعدادية والثانوية فى التعليم العام / والتعليم الفنى ، قطاع التخطيط والتقويم ، إدارة التقويم والامتحانات ، ٩١ /١٩٩٢.

٢٥- المرجع السابق .

٢٦- تم الاقتصار فى حساب معدلات التدفق على المواطنين فقط ، حتى تكون المعدلات دقيقة ، حيث أن الوافدين يمكن أن يلتحقوا بالصف الثانى أو الثالث مباشرة عندما يفدون من بلادهم ، ويمكن أن يتركوا المدرسة فى الصف الثانى أو الثالث عندما يعودون إلى بلادهم .

٢٧- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم : نتائج امتحانات الشهادات العامة (الثانوية والفنية) ، قطاع التخطيط والتقويم ، إدارة التقويم والامتحانات ، ١٩٩١م.

٢٨- وزارة التربية والتعليم : دليل الموجه التربوى فى دولة الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٩م.

٢٩- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم : لائحة التقويم والامتحانات للمرحلتين الاعدادية والثانوية فى التعليم العام / والتعليم الفنى ، قطاع التخطيط والتقويم ، إدارة التقويم والامتحانات ، ١٩٩٢/٩١.

٣٠- وزارة التربية والتعليم . قسم الاحصاء ، نشرة إحصائية التعليم ١٩٨٩/٨٨ .

٣١- المرجع السابق .

٣٢- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم . قسم الإحصاء ، ونشرة إحصائية - التعليم ١٩٨٩/٨٨.

٣٣- دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم . قسم الإحصاء . نشرة إحصائية - التعليم ٩٠ /١٩٩١ .

٣٤- مرسى ، محمد منير : التعليم العام فى البلاد العربية - دراسة مقارنة - مرجع سابق - ص ٢٩٨ .

٣٥- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم : إحصاءات التعليم للعام الدراسى ٨٩/٨٨ ، ص ٢ .

٣٦- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم : التعليم الثانوى فى البحرين - الواقع والآفاق المستقبلية ، المؤتمر الثانوى الرابع ٥-٧ إبريل ١٩٨٨ . إدارة الخطط والبرمجة ، ص ٢ .

٣٧- دولة البحرين . وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق التربوى ، قسم الإحصاء التربوى ، إحصاءات التعليم للعام ١٩٩١/٩٠ .

٣٨- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق ، قسم الإحصاء التربوى ، إحصاءات التعليم للعام ٩٠ /١٩٩١ .

٣٩- المرجع السابق .

٤٠- المرجع السابق .

٤١- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم : التعليم الثانوى فى البحرين - الواقع والآفاق المستقبلية ، المؤتمر الثانوى الرابع ٥ -٧ إبريل ١٩٨٨ - مرجع سابق ، ص ٤ .

٤٢- دولة البحرين ، وزارة التربية والعليم ، مكتب الوزير - قرار وزارى رقم (١٧٠) الصادر فى ١٨/ ٣/ ١٩٨٤ م .

٤٣- دولة البحرين وزارة التربية والتعليم مركز المعلومات والتوثيق التربوى : دليل نظم التعليم فى المؤسسات التعليمية المختلفة بدولة البحرين - ١٩٨٧ - ص ص ٣٩ - ٤٠ .

٤٤- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، إدارة التعليم الاعدادى والثانوى : دليل الطالب لنظام المقررات - مايو ١٩٩١ - ص ص ٤ - ١٨ .

٤٥- بدأ هذا التعليم عام ٨٢ / ١٩٨٣ (ذكور فقط) ويتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الاعلام (مركز التموين والفندقة) ويهدف إلى إعداد المتخرجين منه للعمل فى الفنادق بأقسامها المختلفة ، ويمنح الخريج شهادة الثانوية العامة " فرع الفندقة .

٤٦- بدأ هذا التعليم للبنات سنة ٨٢/ ١٩٨٣

٤٧- بدأ تنفيذ هذا البرنامج عام ١٩٨٣/٨٢ للبنين فقط ويتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة التجارة والزراعة .

٤٨- بدأ تنفيذ هذا البرنامج عام ٨٢ /١٩٨٣ للبنين فقط ويتم تنفيذه بالتعاون من وزارة الاعلام .

٤٩- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق ، قسم الاحصاء التربوى : إحصاءات التعليم للعام الدراسى -٨٥ / ٨٦ ، ٨٨ / ١٩٨٩ .

٥٠- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق التربوى ، قسم الاحصاء : إحصاءات التعليم للعام الدراسى ، ٨٩ / ١٩٩٠

٥١- المرجع السابق ٠

٥٢- المرجع السابق ٠

٥٣- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق التربوى ، قسم التوثيق التربوى : دليل نظم التعليم فى المؤسسات التعليمية المختلفة بدولة البحرين - مرجع سابق - ص ص ٤٩ -٥٠٠

٥٤- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، إدارة التعليم الاعدادى والثانوى : دليل الطالب لنظام المقررات - مرجع سابق - ص ص ٥ -١٢٠

٥٥- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم : التعليم الثانوى فى البحرين - الواقع والآفاق المستقبلية - ورقة مرجعية - المؤتمر التربوى السنوى الرابع (٥/٧ إبريل ١٩٨٨م) - إعداد إدارة الخطط والبرمجة٠

٥٦- دولة الإمارات ، وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق التربوى ، قسم الإحصاء : إحصاءات التعليم للعام الدراسى ١٩٨٩/٨٨

٥٧- المرجع السابق٠

٥٨- دولة البحرين ، وزارة التربية والتعليم ، مركز المعلومات والتوثيق - قسم الإحصاء التربوى - الإحصائية الاستقرارية للعام الدراسى ٩٠ /١٩٩١٠

٥٩- المرجع السابق ٠

65-Marklund, S.and G.Bergendal, Trends in swedish Educational policy, Translated by Kayfetz, V. Stokholm : the swedish institute , 1976. p p . 62- 65 .

61 - lbid , p 103.

62 -Dent , H. C. The educational system in England and wales - fifth edi - tion London : university of london press, 1975 . p p 11-13.

63 - lbid , p . 26.

٦٤- على ، سعيد اسماعيل : التعليم الثانوى - الواقع والمستقبل - القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٠ ٠

65 -Herouymi , o, (ed) Technology and international . relations . London macmillan press , 1983 , p . 78.

66 - lbid P. 123.

٦٧- الراوى ، مسارع : " تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية " . بيروت مركز دراسات الوحدة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٥٤ - ٥٥

٦٨- سمعان ، وهيب وآخر : الادارة المدرسية الحديثة . القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٤٤ - ٢٦٢ .

69- Marklund , S. and G. Bergendal , Trends in swedish Educational, Op. cit ., p . 62.

٧٠- النشرة الاحصائية للتعليم فى الامارات ٩٠ /٩١ ، إحصاءات التعليم فى البحرين للعام الدراسى ٩٠ /٩١

٧١- منتدى الفكر العربى : مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم - مرجع سابق - ص ١٥٤ ، ١٨٧ .

72 - Marklund , S. and G . Bergendal , Trends in swedish educational policy , op. cit., p . 73 .

73 - Joyasnaiya , J. education in korea : A Third world success story . seoul : Korean National commission for UNESCO , 1983 . p 186 . n